جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية, التجارية والعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

تحديات جباية المعاملات الإلكترونية

دراسة حالة للمركز الجواري للضرائب لولاية عين تموشنت

من إعداد الطالبة:

سي بوعزة أميرة

تحت إشراف الأستاذة:

عبد الرحيم نادية

أعضاء لجنة المناقشة:

قديد ياقوت	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
عبد الرحيم نادية	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
قريش محمد	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمدد من عمره ليرى ثمارا قد حان اقتطافها وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم والغد وإلى الأبد "أبي"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها, ولا للأرقام أن تحصي فضائلها, إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات, إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء, إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها,إلى" أمي"

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني, إلى من هم سندي "إخواني"

إلى زوجة أخي

إلى خطيبي الذي كان سندي خلال إعداد هذا العمل المتواضع وعائلته الكريمة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم نحمدك على مد يد العون والتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي نتوجه

به لوجهك الكريم, ونشكرك اللهم ونحمدك حمدا كثيرا ونصلي ونسلم على

سيد العالمين محمد بن عبد الله بليغ الأمة وفصيحها وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقول صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ...."

(رواه الترميذي)

أما بعد

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي الفاضلة " عبد الرحيم نادية "

لفضلها بالإشراف على هذا العمل لما قدمته من آراء علمية وملاحظات مهمة في إظهار

العمل بهذا الشكل العلمي المطلوب

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة لجنة المناقشة "

فهرس المحتويات

الملخص 10

مقدمة .....أ

الفصل الأول: عموميات المعاملات الإلكترونية

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المعاملات الإلكترونية 3

المطلب الأول: تعريف المعاملات الإلكترونية 3

المطلب الثاني: أنواع المعاملات الإلكترونية 4

المطلب الثالث:خصائص المعاملات الإلكترونية..... 8

المبحث الثاني: آليات ووسائل الدفع المعتمدة في المعاملات الإلكترونية 10

المطلب الأول: مراحل المعاملات الإلكترونية 10

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني 13

المطلب الثالث: المعاملات الإلكترونية في الجزائر 25

الفصل الثاني: جباية المعاملات الإلكترونية

تمهيد 32

المبحث الأول: أساسيات حول جباية المعاملات الإلكترونية 33

المطلب الأول: ماهية جباية المعاملات الإلكترونية.....33

الفرع الأول: تعريف الجباية.....33

الفرع الثاني: تعريف الجباية المعاملات الإلكترونية.....34

المطلب الثاني: أنواع الضرائب على المعاملات الإلكترونية 35
الفرع الأول: الضرائب الإلكترونية 35
المطلب الثالث: الإطار العام لتطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية 37
المبحث الثاني: الآراء الدولية إتجاه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية 40
المطلب الأول: الجهود الدولية في مجال جباية المعاملات الإلكترونية 40
المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض تطبيق الجباية على المعاملات الإلكترونية.....42
المطلب الثالث: مبررات إعفاء المعاملات الإلكترونية من الضرائب وحجج إخضاعها.....43
خلاصة الفصل.....46

الفصل الثالث: دراسة جول العراقيل جباية المعاملات الإلكترونية في الجزائر

تمهيد.....48
المبحث الأول: التحديات التي تواجه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية 49
المطلب الأول: تعريف بالمركز الضرائب و المركز الجواري للضرائب 49
الفرع الأول: تعريف المركز الضرائب 49
الفرع الثاني: تعريف المركز الجواري للضرائب 49
المطلب الثاني: العراقيل تطبيق المعاملات الإلكترونية وجباية الإلكترونية وأهم تصريحاتها في الجزائر 53
المبحث الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل فرض الضريبة على معاملات الإلكترونية 59
المطلب الأول: العراقيل المتعلقة بالدفع الإلكتروني في الجزائر 60
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية بالجزائر.....61
خاتمة.....64

قائمة المختصرات

OCDE	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
EC	داخل المنظمات
POS	نقطة البيع
ATM	صراف الآلي
SET	بروتوكول المعاملات الإلكترونية
OML	منظمة التجارية العالمية
ICC	غرفة التجارية الدولية
CPI	مركز الجواري للضرائب
CDI	مركز الضرائب

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مصفوفة كوبل	06

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المعاملات الإلكترونية	07
02	دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها	15
03	عملية استخدام بطاقة الائتمان	19
04	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها	21
05	الإطار العام لتطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية	38
06	العلاقة بين النظام الجبائي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات	56

الملخص

واجهت الجزائر عدة صعوبات في إخضاع معاملات التجارة الإلكترونية بسبب غياب الحدود المكانية والزمنية بين طرفي المعاملة, بالإضافة إلى غياب القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم فرض الضريبة الإلكترونية في الجزائر, وهذا ما بيناه من خلال هذه الدراسة.

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي مدعما بدراسة حالة على مستوى المركز الجواري للضرائب بولاية عين تموشنت. توصلنا من خلالها إلى أن إجراءات جباية الضرائب الموضوعية في ظل المعاملات التقليدية لم تعد ملائمة للعمل بها في سياق المعاملات الإلكترونية، ولذلك يوجد إجراءات جديدة للجباية الإلكترونية، ما أوجب على الجزائر بذل مجهود من أجل إرساء البنية التحتية للاتصالات من أجل إعطاء دفعة للنهوض بهذا النوع من المعاملات،واعتمادها كأسلوب حديث للتبادل التجاري في الجزائر، وجب كذلك تسليط الضوء على ضرورة تحيين والتشريعات الجبائية الخاصة بهذه المعاملات.

الكلمات المفتاحية: المعاملات الإلكترونية, الضرائب الإلكترونية, جباية المعاملات الإلكترونية.

Summary:

Algeriafacedseveraldifficulties in subjectingelectronic commerce transactions due to the absence of spatial and temporal boundariesbetween the two parties to the transaction, in addition to the absence of laws and legislationrelated to the regulation of electronic taxation in Algeria, and thisiswhatwe have shownthroughthisstudy. Wherewerelied on the descriptive approachsupported by a case studyat the level of the neighborhoodtax center in the state of Ain Temouchent. Throughit, weconcludedthat objective tax collection procedures in light of traditional transactions are no longer appropriate to work in the context of electronic transactions, and thereforethere are new procedures for electronic collection, whichnecessitatedAlgeria to make an effort to establish a communications infrastructure in order to giveimpetus to the advancement of this type of Transactions, and their adoption as a modern method of commercial exchange in Algeria, shouldalsohighlight the need to update the taxlegislation for these transactions. Keywords: electronic transactions, electronic taxes, collection of electronic transactions.

Keywords: electronic transactions, electronic taxes, collection of electronic transactions.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المعاملات الإلكترونية من أهم الظواهر الحديثة, التي اكتسبت أهمية كبيرة تنفذ بطريقة إلكترونية من خلال شبكة الإنترنت, وشغلت العديد من الآراء بسبب توسعها وانتشارها السريع حول العالم, فقد أصبح المتعاملون الاقتصاديون يفضلون المعاملات الإلكترونية كونها أسرع وأسهل وأقل تكلفة حتى يبلغ حجم المعاملات الإلكترونية, حيث تنفذ مختلف الأنشطة بين أطراف مختلفة سواء كانوا أفراد أو حكومات أو مؤسسات, يتم تبادل مختلف السلع والخدمات المادية والرقمية.

من خلال تنوع المعاملات الإلكترونية وتوسعها وجدت مختلف الدول العالم نفسها مجبرة على إيجاد وسائل وموارد جديدة لتمويل إيراداتها ونفقاتها العامة, تلجأ الدولة إلى الموارد الجبائية لتغطية متطلباتها الاقتصادية وتمويل خزينتها العامة, ومع هذا التطور الرقمي وانتشار الإنترنت بصورة كبيرة أدى إلى استحداث طرق جديدة تسهل عملية جباية الضرائب خلال البعد التيكنولوجي في الإدارة الضرائب, من خلال تحويل الأعمال والخدمات الضريبة التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية, وهذا ما سميت بالضريبة الإلكترونية.

تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي قائم على المعاملات الإلكترونية التي تثير العديد من التحديات خاصة بموضوع فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية, من الضروري أن تعمل على تحليل العقبات التي تواجه استخدام هذه التيكنولوجيا وكذلك توفير متطلباتها الضرورية من البنية التحتية والتشريعات المتعلقة بتطبيقها.

الإشكالية:

انطلاقا مما تم ذكره أن لا شك من أن الجزائر بتقنينها للمعاملات التجارية الإلكترونية, وجب عليها التفكير في إعادة نظامها العربي مما يتوافق مع التغيرات الحاصلة, باعتبار أن فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية ضرورية, وعلى هذا الأساس لا بد من أن الجزائر تفرز أهم التحديات التي تعيق الجباية على

المعاملات الإلكترونية واقتراح حلول لتفاديها ومن خلال بحثنا سوف نجاوب على الإشكالية هذا البحث التي يمكن صياغتها كالتالي:

ما هي أهم التحديات والمعوقات التي تواجه فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية في الجزائر؟

وتقودنا الإشكالية التالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تتعلق المشاكل الأساسية التي تعترض تطبيق الجباية الإلكترونية بخصوصية تلك المعاملات؟
- هل تعتبر المنظومة التشريعية هي العائق الأساسي أمام تطبيق الجباية الإلكترونية؟

2- فرضيات الدراسة

استنادا على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ النظام الضريبي في الجزائر لا يتماشى مع خصوصيات المعاملات الإلكترونية،
- ✓ التشريعات والقوانين الضريبة الجزائرية لا تعتبر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية في الجزائر؛

➢ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ المعاملات الإلكترونية حديثة نشأة يتمثل في دور الذي تلعبه الجباية على المعاملات الإلكترونية باعتبارها أحد مصادر تمويل إيرادات الدولة؛
- ✓ إعطاء فكرة شاملة عن تطبيق مفهوم الجباية الإلكترونية من خلال التطورات التي شهدها العالم وتحويله إلى واقع فعلي يمكن أن يحقق نتائج باهرة على جميع المستويات(الاقتصادية, الاجتماعية, السياسية, الإدارية).
- ✓ من خلال التسهيلات في عملية الدفع الضريبة على المعاملات الإلكترونية بالنسبة للمكلفين من خلال تحقيق الأعباء الإدارية وتقليص التكاليف.

➢ أسباب إختيار الدراسة

- ✓ يعتبر موضوع تحديات الجباية المعاملات الإلكترونية حديث النشأة ومعرفة استخداماته في الجزائر؛
- ✓ إبراز دور وأهمية الضرائب على المعاملات الإلكترونية في تطوير وتنمية وتشجيع الاقتصاد الرقمي الإلكتروني؛
- ✓ قلة الدراسات حول هذا الموضوع على مستوى مكتبة الكلية وهذا ما أدى إلى تشجيعها على البحث في هذا الموضوع والتحكم فيه أكثر.

➢ أهداف الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على الضريبة الإلكترونية وواقع المعاملات الإلكترونية في الجزائر؛
- ✓ فهم استخدام أهم الوسائل الإلكترونية حديثة للمعاملات الإلكترونية؛
- ✓ تعرف على أهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر في فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية.

➢ المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لمناقشة موضوع البحث وذلك من خلال الاستعانة بالمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه, وهذا بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة.وكذا تدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية اعتمدنا على دراسة حالة بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة.

➢ الأبحاث السابقة

- دراسة صراع كريمة, واقع وآفاق التجارة الإلكترونية, مذكرة ماجيستر, تخصص إستراتيجية, جامعة وهران, 2014, هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التجارة الإلكترونية باعتبارها أحد المفاهيم الجديدة في العالم الاقتصادي بالإضافة إلى معرفة واقع استخدام الإقتصاد الجزائري للتجارة الإلكترونية وما هي الخطط التي

تنبئها الجزائر لاعتمادها هذه التجارة, فقد لخصت هذه الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية من المواضيع الحديثة في العالم لكن على الرغم من هذا أصبحت ممارستها أمرا طبيعيا في الدول المتقدمة وهي تعرف تقدما تلوا الآخر في مدى استعمالها, أما في الجزائر فهي ضعيفة مقارنة بدول العالم وهذا راجع إلى مجموعة من العوائق في المجال التقني والتشريعي.

- دراسة سمية ديمش, التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر, مذكرة ماجستر, تخصص تحليل واستشراف اقتصادي, جامعة قسنطينة, 2011, وقد هدف هذه الدراسة إلى إيضاح الصورة المتعلقة بمكانة التجارة الإلكترونية في العالم عامة والعالم العربي خاصة, واستعراض بعض المجهودات الخاصة بتأهيل المجتمعات لتصبح قادرة على التعامل مع التجارة الإلكترونية, وهذا بغية استخلاص العبر من التجارة الناجحة, بالإضافة إلى تسليط الضوء على واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر, والكشف عن أهم التحديات والعقبات التي تحول دون تطورها, ولخصت الباحثة في هذه الدراسة إلى ضعف واضح في المؤشرات غير المباشرة للتجارة الإلكترونية في الجزائر, والمتعلقة أساسا بالبنية التقنية للاتصالات والمعلومات, فرغم أن هذه البنية شهدت تطورات كبيرة خلال الفترة الأخيرة لكنها مزالت دون المستوى المطلوب والكافي لتطبيق التجارة الإلكترونية سواء من حيث معدلات الانتشار أو التكاليف أو الجودة.
- دراسة عيشاوي مالك, اليماني عيسى, التوجي عبد الله, إمكانية تطبيق نظام جباية الضرائب الإلكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن دراسة ميدانية بمديرية الضرائب ولاية أدرار, مذكرة ماستر, تخصص جباية المؤسسة, جامعة أدرار, 2015, حيث هدف الطلبة في هذا البحث إلى محاولة وضع زيادة عوائد الإيرادات الضريبية من خلال تحسين جودة الخدمات الضريبة المقدمة عبر بوابة الإدارة الإلكترونية, وتفعيل كفاءة الإجراءات وترشيد تكلفة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة الإلكترونية, ولخصت هذه الدراسة إلى تقديم برنامج تدريب متطور للعاملين لمديرية الضرائب لمواجهة التطورات العالمية في مضمون جباية الضرائب إلكترونيا, بالإضافة إلى إصلاح آليات التحصيل الضريبي للمكلفين من خلال معالجة بيانات الضرائب إلكترونيا بالاعتماد على شركات الخدمات المتخصصة في الجانب الإلكتروني.

➢ **صعوبات البحث**

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث:

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بجوهر الموضوع البحث؛
- ✓ قلة الرسائل الأكاديمية الذي تناولت هذا الموضوع محليا وعالميا؛
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات في الجانب التطبيقي.

➢ **خطة البحث**

تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية أولها الجانب النظري يشمل الفصل الأول والفصل الثاني ويتضمن الفصل الثالث الجانب التطبيقي (الميداني) وهي مفصلة كالآتي:

الفصل الأول: تطرقنا إلى الجانب النظري للمعاملات الإلكترونية إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول مفاهيم الأساسية حول المعاملات الإلكترونية الذي قسم إلى ثلاثة مطالب الذي تم فيه تعريف المعاملات الإلكترونية وذكر أهم أنواعها وخصائصها, بالنسبة للمبحث الثاني الذي ذكرنا فيه أهم آليات ووسائل الدفع المعتمدة في المعاملات الإلكترونية, وتحدث عن واقع المعاملات الإلكترونية.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى الجانب النظري وذلك من خلال تقسيمه أي مبحثين وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب, تحدثنا في المبحث الأول عن أساسيات حول الجباية المعاملات الإلكترونية, وذكر أنواعها, وتعرف على الإطار العام لتطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية, أما بالنسبة للمبحث الثاني الذي رأينا فيه آراء الدولية اتجاه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية, وتعرف على الجهود الدولية وأهم المشاكل وذكر مبررات إعفاء وحجج إخضاع المعاملات الإلكترونية للضرائب.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي الذي كان عن دراسة حالة حول العراقيل الجباية المعاملات الإلكترونية في الجزائر, في المبحث الأول تحدثنا عن التحديات التي تواجه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية , الذي تم فيه التعرف على المركز الجواري للضرائب والمركز الضرائب, وذكر أهم العراقيل لضعف التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية وجبايتها في الجزائر, والعراقيل المتعلقة بالدفع الإلكتروني, وفي الأخير استخلصنا بعض الحلول لمواجهة العراقيل.

الفصل الأول

عموميات حول المعاملات الإلكترونية

تمهيد:

لقد أدت التطورات التيكنولوجيا إلى إحداث التغيرات مهمة على كافة المستويات فظهر على الصعيد الاقتصادي, اقتصاد المعرفة الذي يقوم خاصة على التيكنولوجيا حديثة المعلومات و الاتصالات باعتبار أن التجارة هي غاية كل نشاط اقتصادي. حيث ظهرت المعاملات الإلكترونية من خلال الثورة التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

خلال ظهور المعاملات الإلكترونية, التي انتشرت عبر كافة أرجاء العالم التي أصبح استخدامها بحجم كبير إلى أفراد والحكومات التي حققت النتائج فاقت كل التوقعات, الذي كان حجم معاملاتها يقاس بملايين دولار.

فالمعاملات الإلكترونية مصطلح جديد, لذلك ارتأينا في هدا الفصل أن نسلط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بها خلال التعرض إلى العناصر أساسية التي يجب معرفتها كمفهومها و أنواعها و خصائصها ومراحل التي تمر بها حيث إجراء معاملاتها, ووسائل الدفع الإلكتروني وسوف نختم بالمعاملات الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المعاملات الإلكترونية

تعتبر المعاملات الإلكترونية إحدى أساسيات الاقتصاد الوطني, التي تمكنت من النمو التوسع والتحول إلى أهم المعالم الاقتصاد الجديد نظرا لميزتها لإنجاز الأعمال الذي يتم باستخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة في الاتصال, سوف نحاول إعطاء صورة شاملة عن المعاملات الإلكترونية وتعرف على مختلف أنواعها وخصائصها الخاصة بها.

المطلب الأول: تعريف المعاملات الإلكترونية

تعتبر المعاملات الإلكترونية من المصطلحات الحديثة جدا في العالم, ففي أوائل التسعينيات من القرن العشرين لم يكن هناك شيء اسمه المعاملات الإلكترونية, و لم يأخذ هذا المصطلح هذا النوع من النشاط الاقتصادي المرتبط به في التواجد و انتشار على نطاق ملموس إلا في عام 1996, وذلك عقب تحويل الإشراف على شبكة من الشبكات الإلكترونية المعروفة ب الإنترنت, من هيئة قومية للعلوم في الولايات المتحدة إلى قطاع الخاص اعتبارا من أفريل 1995, و منذ ذلك التاريخ صارت الإمكانية متاحة لتقديم الخدمات التجارية والمالية وغيرها من الخدمات عبر الإنترنت.

فنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم للمعاملات الإلكترونية :

من التعارف التقليدية للمعاملات الإلكترونية ذلك الذي يشير إلى أنها تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري, الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل إلكترونيا بدلا من التبادل المادي أو الاتصال المادي المباشر على الرغم من دقته, فإن هذا التعريف لا يجذب الانتباه إلى الحيوية المعاملات الإلكترونية, والتي هي في ميدان الممارسة تنطوى على حالة في توحيد الحاجات المتغيرة و التقنيات الجديدة بما يؤدي في المحصلة النهائية إلى أحداث ثورة في طريقة التي تودي بها الأعمال .[1]

كما تعرف المعاملات الإلكترونية على أنها: أنشطة إنتاج السلع و الخدمات و عمليات توزيعها و تسويقها و بيعها أو شراءها أو تبادل المنتجات و الخدمات و المعلومات, من خلال الشبكات الإنترنت أي من خلال الوسائل الإلكترونية.[2]

[1] محمد فاتح, محمود المغربي, التجارة الإلكترونية, دار الجنان, القاهرة (مصر), سنة 2016,ص.09.

[2] مصطفى يوسف كافي, التجارة الإلكترونية, دار زهران, الأردن, سنة 2009, ص.10.

ويمكن تعريفها أيضا أنها: تبادل المعلومات والمعاملات التجارية المتعلقة بالمعدات والمنتجات و أيضا تشمل الخدمات المعلومات والخدمات المالية والقانونية, ويبدو أن هذا التوسع كان يهدف إلى بسط التعريف يشمل كافة الصور النشاط الإلكتروني للمعاملات ما بين الأفراد والمشروعات الإدارة, فهو ينصرف إلى ما بين المشروعات بعضها البعض, و كذلك يشمل علاقات المشروعات و الأفراد, علاقة مابين المشروعات و جهة الإدارة, إذ تستطع جهة الإدارة عن طريق التسوق الإلكتروني أن تتعاقد بشأن مختلف أنشطتها.[1]

ويمكن تعريفها على أنها: مجموعة المبادلات الإلكترونية المرتبطة بنشاطات التجارية, والذي ذهبت إليه منظمة التجارة القائمة أن هذه التجارة تغطي الإنتاج و الترويج و البيع و التوزيع المنتجات من خلال شبكة الاتصالات وأدواتها مثل الهاتف و الفاكس و التلفزيون, والتبادل الإلكتروني للمعلومات والبريد الإلكتروني والإنترنت خلال,www (world widewebs).

كما عرفتها المنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE), أنها بصفة عامة المعاملات التجارية التي تتم قبل الأفراد و الهيئات, والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية بما فيها الصوت والصورة من خلال الشبكات مفتوحة مثل الإنترنت, أو مغلوقة مثل (MINITEL AOL), والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة.[2]

المطلب الثاني: أنواع المعاملات الإلكترونية

يشمل النظام التبادل البيانات إلكترونيا المعاملات الإلكترونية من الشركة إلى الشركة, المعاملات الإلكترونية بين الشركة والمستهلك و بين الحكومة والمستهلك ..... وذلك تمتد المعاملات الإلكترونية لتشمل مجموعة المعاملات التجارية التي تتم من أطراف المتعددة فحسب مصفوفة coppel, الموضحة في الشكل رقم (01), التي توضح التطبيقات الإنترنت في الأنشطة التجارية و تبادل المعلومات فإن المعاملات يمكن أن يتسع مفهومها عبر الزمن ليشمل الإمكانيات التالية:[3]

[1] خالد ممدوح إبراهيم, عقود التجارة الإلكترونية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية , سنة 2020, ص.33.

[2] رواء زكي يونس الطويل, مستقبل المعلوماتية و التنمية للدول النامية في الألفية الثالثة, دار زهران للنشر, العراق 2010, ص .109.

[3] محمد نور صالح الجداية, سناء جودت خلف, التجارة الإلكترونية ,عمان, دار حامد 2008, ص.26 , 30.

← المعاملات الإلكترونية بين المنظمات (Business to business (B2B: جميع الجهات مشاركة في هذا النوع من التجارة الإلكترونية هي منظمات الأعمال؛

← المعاملات الإلكترونية بين المنظمات والمستهلك (Business to customer(B2C: تشمل العمليات المبيعات التجزئة الإلكترونية للمنتجات و الخدمات من منظمات الأعمال إلى المستهلكين؛

← المعاملات الإلكترونية بين المستهلكين (Customer to customer(C2C: يقوم المستهلكين بيع وشراء المنتجات والخدمات إلى بعضهم البعض؛

← تطبيقات المعاملات الإلكترونية بين النظراء (Peer to peer(P2P: هي تقنية تستخدم في (B2B, B2C,C2C), حيث تمكن الحواسب الخاصة بهذه الجهات من اقتسام المعلومات و المعلومات بشكل مباشر دون الحاجة إلى جهاز الخادمsover؛

← التجارة الخلوية M,commerce: هي المعاملات الإلكترونية التي يمكن أن تتم باستخدام التكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية بشكل جزئي أو كامل؛

← المعاملات الإلكترونية داخل المنظمات(Intra business (EC: يقصد بها تنفيذ جميع العمليات الداخلية في المنظمة, والمتصلة بالتبادل المعلومات و المنتجات و الخدمات بين مختلف وحداتها التنظيمية و الأفراد العاملين فيها, كالبيع للموظفين أو الشراء منهم والتدريب الإكتروني و التنظيم الجهود التعاونية لتصميم المنتجات وغيرها؛

← المعاملات الإلكترونية التعاونية (ECcollaborative): يتم الاتصال بين الأفراد أو المجموعات؛

← الحكومة الإلكترونية E_Goverment: يقصد بها جميع الأنشطة هادفة إلى تقديم الخدمات الحكومية بشكل الإلكتروني إلى المواطنين والمؤسسات.

و هذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي الذي يعرف بإسم «مصفوفة كوبل» لتوضيح هذه الأنواع:

الشكل(01):مصفوفة كوبل

البيان	الحكومة G	الشركة B	المستهلك C
الحكومة G	حكومة لحكومة G2G	حكومة لشركة G2B	حكومة لمستهلك G2C
الشركة B	شركة لحكومة B2G	شركة لشركة B2B	شركة لمستهلك B2C
المستهلك C	مستهلك لشركة C2G	مستهلك لمستهلك C2B	مستهلك لمستهلك C2C

المصدر: إبراهيم العيسوي, التجارة الإلكترونية, ط1 القاهرة, المكتبة الأكاديمية, 2003,ص15.

من أكثر أنواع المعاملات الإلكترونية شيوعا لحد الآن تتمثل في :

1. **المعاملات حكومة لحكومة Governement to Governement (G2G)**:وتشمل على جميع أنواع التعامل بين أجهزة الحكومة الواحدة, كتبادل المعلومات بين هذه الأجهزة من أجل التنسيق في ما بينها, وقد يكون أحد جوانب هذا التعامل تجاريا كأن تقوم إحدى الوزارات بتأجير إحدى مباني الوزارة أخرى كذلك يشمل هذا النوع من المعاملات على التعامل ما بين حكومة وحكومة أخرى, ويعتبر هذا النوع من الأعمال الضخمة والإستراتيجية.[1]
2. **المعاملات لحكومة لشركة Governement to business(G2B)**:في هذا النوع من المعاملات غالبا ما تستخدم الحكومة شبكة المعلومات الدولية لإرسال المعلومات للشركات و استقبالها منها, وهذه المعلومات غالبا ما تتمثل في الضرائب والرسوم الجمركية .....إلخ.[2]
3. **المعاملات حكومة لمستهلك Government to consumer (G2C)**:وفيها يتم تبادل المعلومات الخاصة بحماية المستهلك أو تقديم الخدمات تعليمية وتثقيفية من الحكومة إلى المستهلك, كذلك شمل قيام الحكومة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها.

[1] محمد الفاتح, محمود المغربي,مرجع سبق ذكره , ص.44_45.

[2] عباس بلفاطمي, المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع إلكتروني على مستوى المصرفي, الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة, مناسفة, مخاطر و التقنيات, 6-7 جوان 2005, جامعة جيجل, ص. 03.

4. **المعاملات شركة لحكومة (B2G) Governementtobusiness:** وتقوم أساسا على جميع الأعمال التي تقوم بها الشركات اتجاه الحكومة كدفع الضرائب والرسوم الجمركية, أو الطلب المعلومات عن مناقصة معينة أو إقامة ترخيص معين.... وهذا النوع من الأعمال لا يزال في بداياته إذ يتطلب الأمر إجراء تغيرات جوهرية في طريقة قيام الحكومة بأعمالها, من خلال تبني مفاهيم الأعمال الإلكترونية.[1]

وفي الأخير نشير إلى نوعين أكثر رواجا في الدول التي ظهرت وانتشرت فيها المعاملات الإلكترونية هما:

⟵ المعاملات الإلكترونية بين المنشآت الأعمال(B2B), وتتمثل هذه التعاملات حوالي 90% من حجم المعاملات الإلكترونية.

⟵ المعاملات الإلكترونية بين المنشآت الأعمال والمستهلكين (B2C), وهذا ما سوف نلخص أنواع المعاملات الإلكترونية من خلال الشكل 02:

الشكل 02: أنواع المعاملات الإلكترونية

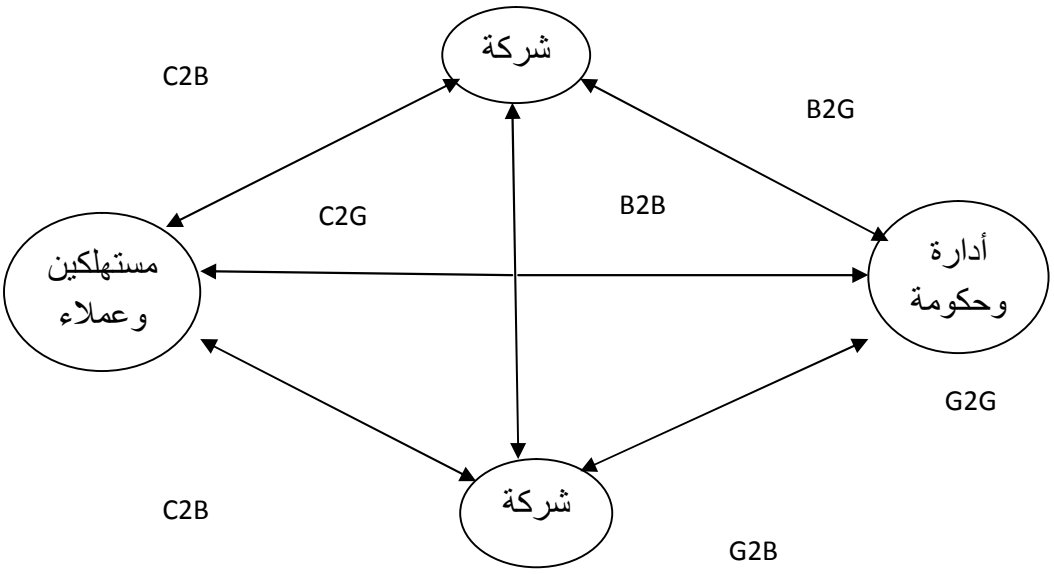

المصدر: عباس بلفاطمي, المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع إلكتروني على مستوى المصرفي, الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة, مناسفة, مخاطر و التقنيات, 6-7 جوان 2005, جامعة

[1] محمد عمر الشويرف, التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد, دار وهران للنشر, ليبيا, سنة 2013, ص. 66,67.

المطلب الثالث:خصائص المعاملات الإلكترونية

تتميز المعاملات الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تختلف فيها وتتميز عن المعاملات التقليدية, فهي تتسم بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف متعددة في المجالات التجارة, والخدمات والمعاملات المالية والنقدية مما يوفر الوقت والتكلفة, كما تسهل الحصول على المعلومات اللازمة إلى الأسواق, وتعتمد المعاملات الإلكترونية وبشكل أساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من أهمها الإنترنت, ويمكن أن نحدد سبعة خصائص رئيسية مميزة لها على النحو التالي:[1]

الفرع الأول:إختفاء الوثائق الورقية في المعاملات التجارية: يقوم الورق بدور الرئيسي في المعاملات ولا سيما التجارة الدولية والأوراق هي التي تحمل المعلومات والتعليمات, وتستخدم في التوثيق والتصديق فالورق له كثير من الخواص التي تجعل من الصعب الاستغناء عنه, فهو رخيص الثمن ويسهل استخدامه ولكن يعيبه أنه يحتاج إلى حيز مكاني كبير لتخزينه, وكميات ضخمة من الأوراق المستخدمة من المعاملات تؤدي حتما إلى التكاليف نقل و تداول مرتفعة, وبسبب هذا الكم الهائل من الأوراق فإنه يصعب الحصول على المعلومات بطريقة فورية أو على الأقل التأخير في الحصول عليها, وهذا التأخير, لا يمكن قبوله في المعاملات الدولية في عصر تزداد فيه الفائدة البنكية.

الفرع الثاني:صعوبة تحديد هوية المتعاملين:تنتج شبكة الإنترنت للمنشآت التجارية إدارة معاملاتها التجارية بكافة من أي مكان في العالم, ذلك أن المعلومات الخاص بالشركة يمكن أن يتواجد في أي مكان دون أي يؤثر ذلك على الأداء ولكن قد يترتب على هذا الانفصال المكاني بين أطراف التعاملات التجارية الإلكترونية. عدم معرفة كافة المعلومات أساسية عن بعضهم البعض.

الفرع الثالث:تسليم المنتجات إلكترونيا: أتاحت شبكة الإنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا, أي تسليم المعنوي للمنتجات مثل: برامج الحاسب, التسجيلات الموسيقية, أفلام الفيديو, الكتب الأبحاث الإلكترونية, إلى جانب البعض الخدمات مثل: الاستشارات الطبية أو الهندسية. وهو ما يخلق تحديا أمام السلطات المختصة, حيث لا يوجد حتى

[1] محمد عمر الشويرف,مرجع سبق ذكره, ص.61 .

الآن آليات المتفق عليها لإخضاع المنتجات الرقمية للجمارك أو الضرائب فقد يستغل البائعون ذلك التهرب من سداد الجمارك والضرائب بعدم التسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية.

الفرع الرابع:غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة: تدور المساومات والمفاوضات بين طرفي التعاقد في مجلس التعاقد التقليدي وفي المجلس العقد الاتفاق. على تفاصيل العقد المراد إبرامه بينهما وقد يحتاج إبرام العقد الجلسة واحدة أو عدة جلسات لحين اتفاق على الشروط والتفاصيل, أما في العقود المعاملات الإلكترونية فلا يكون هناك مجلس للعقد الإلكتروني, مجلس افتراضي بلا جدران فقد يكون البائع في مكان المشتري قد يبعد عنه بالآلاف الأميال, وقد يختلف التوقيت الزمني مكاني البائع والمشتري. وقد يغيب العنصر البشري تماما وتقوم أجهزة الكمبيوتر بالتراسل الإلكترونية فيما بينها وهو ما يعرف بالوكيل الإلكتروني, وهو ما دفع البعض إلى أن المعاملات الإلكترونية لها تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية بين أفراد نتيجة الغياب العلاقات بين المتعاقدين, حيث يستطيع كل شخص الحصول على احتياجاته الضرورية من مأكل وملبس وغيرها عن طريق الإنترنت ودون الخروج حتى من منزله.

الفرع الخامس:وجود الوسيط الإلكتروني: إن الوسيط الإلكتروني بين طرفين هو الجهاز الكمبيوتر والمتصل بالشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بالنقل التعبير عن الإرادة إلكترونيا لكل من الطرفين المتعاملين في رغم انفصالهما مكانيا, وعادة ما تصل الرسالة الإلكترونية إلى الطرف الآخر, إلا إذا قد حدث عطل في الشبكة أو انهيار لها فقد لا تصل الرسالة الإلكترونية إلى الطرف الآخر, أو تصل مغلوطة أو غير مقروءة, وهنا قد تثور مسؤولية المقدم خدمة الإنترنت Internet, عن عدم الوصول الرسالة أو وصولها متأخرة في الميعاد ولكن يوجد بها غلط أو تحريف.

الفرع السادس:السرعة في إنجاز الصفقات التجارية:تساهم المعاملات الإلكترونية بشكل فعال في إتمام العمليات التجارية بين الطرفين على وجه السرعة, إذ تتم الصفقات التجارية ابتداءا من المرحلة المفاوض وإبرام العقود و حتى الدفع الإلكتروني, وانتهاء بتسليم المنتجات والخدمات, دون حاجة الانتقال الطرفين والتقائهما في مكان معين وفي ذلك توفير الوقت والجهد والمال.

الفرع السابع:الفاعل الجماعي بين عدة أطراف: يستطيع أحد أطراف المعاملة إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين في نفس الوقت, وفي هذا المجال توفر شبكة الإنترنت إمكانيات بلا حدود للتفاعل الجمعي بين فرد ومجموعة وهو شيء غير مسبوق في أي أداة تفاعلية سابقة, فقد تكون هذه إرسال رسالة الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني إلى عشرات الأشخاص في وقت واحد و في عدة دول مختلفة و ذلك عن طريق الضغط على الخانة معينة موجودة في موقع البريد الإلكتروني و هي carabon copy, ويرمز لها برمز cc, أو عن طريق القوائم البريدية

mailing list. و كما تبين لنا من خلال عرضنا لأهم سمات و خصائص المعاملات الإلكترونية وذلك لإخفاء الدعامة الورقية, كما أن يتم تسليم المنتجات و الخدمات معنويا على الخط on ligne, و يصعب تحديد هوية المتعاقدين مع إمكانية التفاعل الجماعي بين عدة أطراف المتعاقدة من خلال الإنترنت.[1]

الفرع الثامن:سرعة مفهوم وما يغطيه من أنشطة وما يحكمه من القواعد: نتيجة للتغيرات متسارعة في نوعية والأنشطة التي تندرج تحت مفهوم المعاملات الإلكترونية, و ارتباط مفهومها بوسائل الاتصال الإلكتروني والمعلومات, وعلى اعتبار أن هذه الوسائل متعرضة لتغيرات التيكنولوجية متسارعة هذا الأمر جعل النظم والترتيبات التي تخضع لها المعاملات الإلكترونية عرضة هي الأخرى للتغير السريع بالشكل الذي يواكب تطورات كل مرحلة. [2]

المبحث الثاني: آليات ووسائل الدفع المعتمدة في المعاملات الإلكترونية

ساهمت الإنترنت في تحقيق الانتشار الفعلي للمعاملات الالكترونية, الذي حققت نموا كبيرا في سوق الخدمات الإنترنت وهذا ناتج عن التطور السريع لمواقع المعاملات الإلكترونية, ومن خلال ما تقدم سوف نحاول تعرف على أهم مراحل المعاملات الإلكترونية, ووسائل الدفع الإلكتروني وتعرف على واقع المعاملات الإلكترونية.

المطلب الأول: مراحل المعاملات الإلكترونية

إن ظهور المعاملات الإلكترونية كبديل للمعاملات التقليدية، يستوجب ضرورة استخدام أدوات الجديدة بغرض تنظيم وتسيير التعاملات الرقمية, ومن أهم هذه الأدوات العقود الإلكترونية أي تكوين عقد وتنفيذه عن طريق الاتصالات الإلكترونية.

ومن خلال هذه المعاملات لا بد من المرور بالمراحل الأساسية التي تتمثل في العرض, الطلب والتسليم.[3]

الفرع الأول:مرحلة العرض (الإيجاب) :

[1] محمد فاتح محمود المغربي, مرجع سبق ذكره, ص.49 .

[2] محمد عمر الشويرف, مرجع سبق ذكره, ص. 62,63.

[3] محمد طاهر درويش, التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر, مذكرة الماجيستر, جامعة قسنطينة, 2011 ,ص.67_69.

نستطيع تعريف الإيجاب على أنه: " عرض كامل للتعاقد وفقا للشروط معينة, يوجه مختص إلى شخص معين أو أشخاص غير معنيين للكافة, أي الاتصال عن بعد يتضمن كل العناصر اللازمة بحيث يستطيع المرسل إليه أن يقبل التعاقد مباشرة."

ففي المعاملات الإلكترونية يتم عرض عبر موقع الويب, حيث يقوم البائع أو المنتج ببناء موقع على الشبكة الإنترنت لعرض سلعته أو الخدمة التي يمكن إنتاجها أو تسويقها حسب طلب المشترين. فيتمكن المستهلكون خلال هذه المرحلة التفرق جيد على السلعة المطلوبة من خلال المعلومات المقدمة من صاحب الموقع, فيجب صياغة العرض بطريقة تمكنه أن تكون موجها إلى أكبر عدد من المستهلكين, (الشركات الخواص, مستهلكين الأجانب و المحليين), كما يجب أن يكون هذا الغرض دقيقا وشاملا أي يجب أن يوضح ما يلي:

– هوية البائع أو المنتج وكل المعلومات المتعلقة به (اسم الشركة, العنوان, الرقم الهاتف)؛

– المواصفات الداخلية والخارجية للمنتوج أي وضع صورة موضحة للسلعة, وذكر الوزن والسعر وكيفية استخدامها وهدف منها؛

– مدة صلاحية العرض أو السعر؛

– سعر البضاعة أو الخدمة؛

– وسائل الدفع والإرسال والتنفيذ المعتمدة.

البائع إذا أراد استهداف أشخاص معينين فإنه يستخدم البريد الإلكتروني لتوجيه الإيجاب إلى أشخاص الذين يهتمون بمنحه دون الغير, فيقوم بإرسال الرسالة الإلكترونية إلى صناديق البريد الخاصة بهم, وعند فتح البريد سيجد الأشخاص العرض الموجه إليهم.

أما إذا لجأ البائع إلى المواقع التجارية عبر الإنترنت التي تعرض المنتجات والخدمات عبر الويب لعدد كبير من العارضين هنا للإيجاب يكون عاما أي يوجه لجمهور العالمي غير محدد ولا معين.

الفرع الثاني:مرحلة الطلب (القبول) والدفع:

يمكننا تعريف القبول على أنه التعبير عن إرادة من وجه إليه الإيجاب في إبرام العقد, أي يوافق أحد الأطراف على أخذ العرض بالجميع شروطه مقابل النقود أو الملكية أو الخدمات, فإذا توصل البائع والمشتري إلى اتفاق يكون قد التقى العرض بالقبول و تطابقا تماما و انعقد العقد فيمكن التعبير عنه بعدة طرق وهي:

- ملئ الاستمارة الإلكترونية على الموقع والنقر على الزر المناسب في مكان معين على الشاشة الحاسوب؛

- ارسال الفاكس؛

- تحرير رسالة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني.

لا يمكن اعتبار زيارة الأشخاص للموقع يعني التعبير للقبول فلا يمكن للمؤسسة أن تبدأ عملية توريد السلعة ما بمجرد دخول الزائر, فقد لا يكون مقتنعا بها إنما ترك المعلومات من قبل عند الشراء سلعة أخرى.

لا يكون القبول عن طريق النقر على الزر إلا إذا كان حاسما, أي إذا أخذ صاحب الموقع احتياطاته, ذلك بتنبيه الزائر للموقع على الأقل مرتين ويجب أن تتضمن عبارات التعاقد رسالة قبول النهائي مثل: هل تؤكد القبول؟ والإجابة عن ذلك تكون نعم أو لا فهذه التساؤلات غير مختصة للمعاملات الإلكترونية فقط لكن تخص المخاطر المترتبة عن البيع بالبيع بالمراسلة أو عن بعد وهذا ما يتضح الإمضاء الإلكتروني هو الإثبات الوحيد مأكد للقبول. بعد اقتناع المشتري بالعرض وإصداره لأمر الشراء, يقوم بدفع إلكترونيا فبعد إصدار أمر الدفع باستخدام أحد الوسائل التالية:

- الدفع النقدي عند الاستلام؛

- الدفع بالاستخدام الشيكات الإلكترونية؛

- الدفع بالاستخدام النقود الإلكترونية أو الميكروكاش؛

- الدفع بالاستخدام البطاقات البلاستيكية.

الفرع الثالث:مرحلة التنفيذ (تسليم):

في هذه المرحلة يتم تسليم السلع والخدمات المتفق عليها فيختلف التسليم حسب نوع البضاعة, فهناك طريقتين لتسليم البضائع المادية, حيث يتم تقديم طلب الشراء والتسديد إلكترونيا, لتسليم البضاعة عبر البريد, أو تستعين المؤسسة بمندوبي المبيعات لتوصيل إلى المستهلك بنفسه مثل: الكتب, السيارات, أجهزة الكمبيوتر.....الخ.

أما الطريقة الثانية هي طريقة الإلكترونية لتسليم السلع الرقمية فيتم الشراء وتسديد إلكترونيا, من خلال شبكة الإنترنت مثل: قطع الموسيقى, برامج الحاسوب, الكتب....الخ.

فمبدأ عمل المعاملات الإلكترونية وتعاملاتها تتم عبر الخطوات التالية:[1]

- تحديد المستهلك للسلع التي تلبي حاجياته (كتب, ملابس,..)؛
- دخول المستهلك لشبكة الإنترنت للبحث عن البائع الأمثل الذي يوفر له حاجياته؛
- إطلاع الزبون على موقع الويب للبائع المناسب؛
- اختيار كتالوج على الخط مباشرة, وتحديد البضاعة المراد شراؤها, والتي تتوافق مع الرغبات مثل (اللون, الحجم, السعر)؛
- التفاوض مع البائع والمشتري حول الصفقة (موعد, السداد, التسليم..)؛
- عند اقتناع المستهلك بالشروط يقوم بإرسال طلب الشراء عن طريق البريد الإلكتروني أو وسيلة أخرى؛
- يستقبل التاجر الطلب ويضعه في قائمة الطلب, ويتحقق وفرة منتج في المخزن؛
- يؤكد التاجر الطلبية على صفحة الويب أو عن طريق البريد إلكتروني ويقوم بالتحرير الفاتورة؛
- التسديد يكون بين البنك المصدر(المشتري), وبنك المستفيد (تاجر)؛
- إرسال المنتج للعنوان المشتري والتسديد يكون إلكترونيا أو تقليديا.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

على ضوء التطورات التيكنولوجيا التي شهدها عصرنا الحالي مستخدمة في كافة مجالات حياتنا, اتسع نطاق المعاملات الإلكترونية واستحدثت وسائلها, وتطورت النقود التي أصبحت تستخدم في المعاملات التجارية الإلكترونية وانتشار النظام الإلكتروني للدفع.

[1] محمد طاهر درويش, مرجع سبق ذكره, ص.67_69.

فيمكننا تعريف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها:" أنظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من الورق (النقد, الشيكات), يستطيع الشخص أن يحاسب فواتيره إلكترونيا أو يقوم بالتحويل النقود الإلكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص.[1]

و تصنف وسائل الدفع الإلكتروني, ضمن 3 أنظمة للدفع إلكترونيا و هي:

الفرع الأول: نظام الدفع الإلكتروني المسبق:

يسمح هذا النظام بالحصول على النقود مسبقا وسداد ثمنها لكي يتمكن العميل من اقتناء حاجياته, فيدفع العميل نقود حقيقية ليحصل على وحدات النقد الإلكتروني من البنك بالكمية التي يريدها, ويقوم بتخزينها سواء على الشريحة الإلكترونية للبطاقة الذكية أو القرص الصلب للكمبيوتر, ويشمل هذا النظام في النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية.

أولا: النقود الإلكترونية:

تعتمد فكرة النقد الإلكتروني على قيام المشتري بالشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها حيث يقوم بالتحميل هذه العملات على الحاسب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة ولكن عملة رقم الخاص أو علامة خاصة من البنك فكثير من المشترين شعروا بعدم الراحة لاستخدامها نظرا للمشاكل العديدة التي تنجم عنها.

فنعرفها :

النقود الإلكترونية هي مجموعة البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية, أن تحل محل التبادل العملات التقليدية, فالنقود الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود الإلكترونية التي إعتدنا تداولها.[2]

خصائصها:

ظهرت النقود الإلكترونية لمعالجة نقائص البطاقات الائتمانية في مجالين إلكترونيين هما:

[1] سخاري أسماء, وسائل الدفع الإلكتروني و مدى تطبيقها في الجزائر, مذكرة ماستر علوم إقتصادية, أم بواقي, سنة 2013/2012, ص.43.

[2] إبراهيم بختي, دور الإنترنت وتطبيقاته في المجال التسويق, دراسة حالة الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ط2, الجزائر2008, ص.115.

- النقود الإلكترونية: تصلح لتسوية الميكرومدفوعات, أي مدفوعات الإنترنت التي تكلف ما يقارب 10 دولارات والحد الأدنى لمدفوعات بطاقة الائتمان, فالنقود الإلكترونية قابلة للتجزئة لوحدات صغيرة.
- النقود الافتراضية: هي ملائمة الأشخاص الذين لا يستطيعون استخراج بطاقة الائتمان سبب صغر سنهم أو وجود مشكلات لديهم سوف نوضح في الشكل التالي, دورة استخدام النقود الإلكترونية:

الشكل رقم (2): دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها

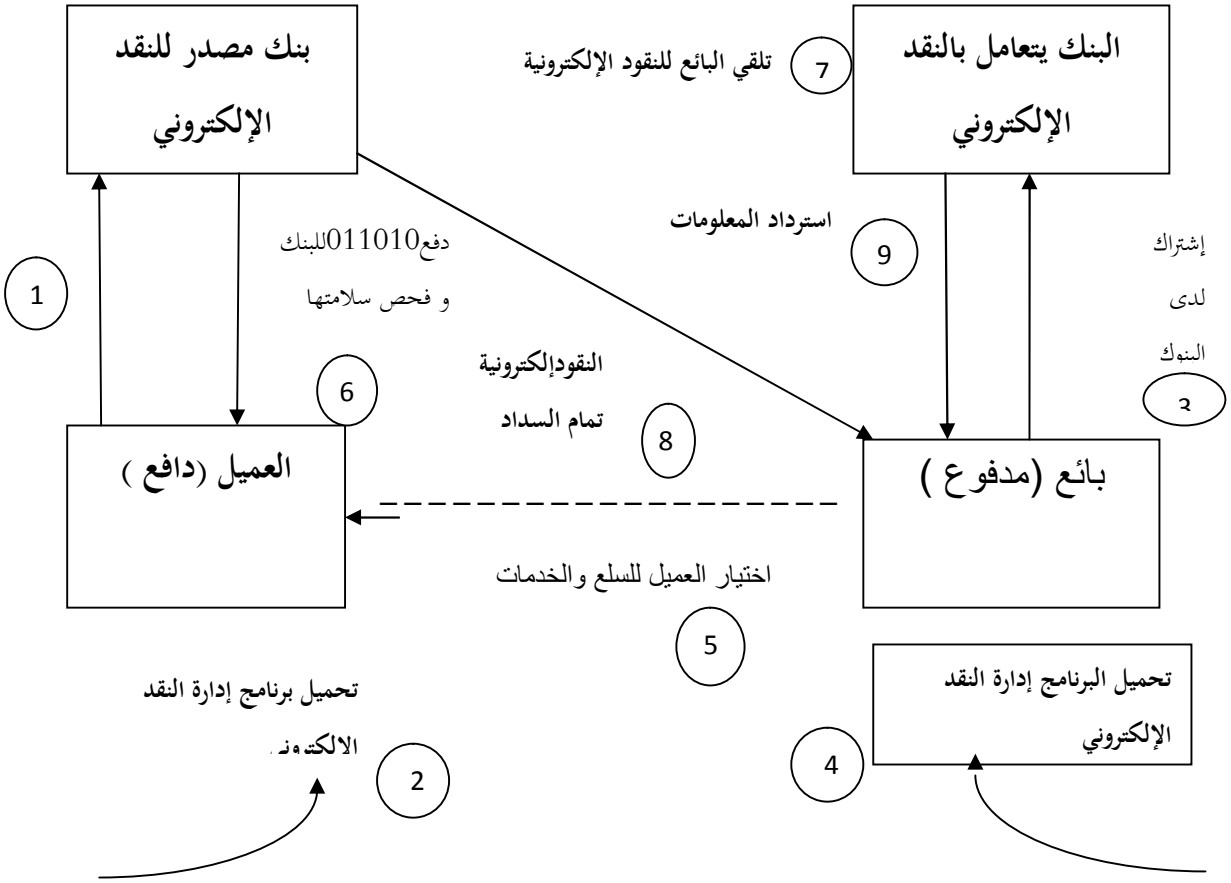

المصدر: رأفت رضوان, عالم التجارة الإلكترونية, المنظمة العربية للتنمية الإدارة القاهرة, مصر 1999, ص66.

- يقتني المشتري وحدات النقد من أحد البنوك المصدرة و يقوم بتحميلها سواء على الحاسب أو البطاقة الذكية؛
- يحمل المشتري برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الإلكتروني؛

- يشترك البائع لدى أحد البنوك المصدرة للنقود الإلكترونية؛
- يحدد المشتري حاجياته من الموقع البائع و يصدر أمر الدفع عن طريق كمبيوتر فيقوم برنامج الإدارة
- باختيار الرصيد و اختيار وحدات النقد المناسبة و يرسلها في كشف خاص بالبائع عن طريق البنك المصدر للعملة؛
- بعد آن يقوم البنك المتلقي للكشف بالتأكد من صحة أرقام العملة, يرسلها للبائع؛
- يضيف برنامج الإدارة النقد للبائع العملات الإلكترونية إلى الخزينة؛
- يتولى برنامج الإدارة النقد الإلكتروني للبائع, إبلاغ المشتري بتمام السداد فيقوم نظام النقد الإلكتروني لهذا الأخير بمحو هذه الوحدات من حساب المشتري؛
- يرسل برنامج الإدارة كشف العملات البنك المشترك فيه فيقوم هذا الأخير بتحويل النقود الإلكترونية إلى نقود حقيقية في حساب البائع.

صورة تمثل النقود الإلكترونية

www.plogepoch.com

ثانيا:البطاقات الذكية:" smart card:

تعتبر البطاقات الذكية من أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم, حيث تستخدم فيها التيكنولوجيا متطورة ساهمت في الحد من مشاكل السرقة التي تعرض لها البطاقات البلاستيكية الأخرى كالبطاقة الائتمانية.

كما يمكن تعريفها على أنها بطاقة بلاستيكية بحجم بطاقة الإئتمان, يثبت عليها شريط الممغنط عليه رقم كودي يحمل شريحة رقيقة إلكترونية مزودة بالذاكرة مصاحبة, حيث تكون قادرة أن تخزن وتسترجع وتعالج جميع البيانات الشخصية لحامليها.

ومبدأ تعامل البطاقات الذكية يتمثل من ضرورة تعاملها مع أجهزة, تقرأ ما تحتويه البطاقة من معلومات على الذاكرة خاصة بها فيكفي, مجرد تمرير البطاقة في الجهاز القارئ يتم خصم قيمة الشراء بطريقة أوتوماتيكية وبكل سهولة من بطاقة المشتري و نقلها إلى الجهاز البائع ليتمكن هذا الأخير من نقل قيمة الصفقة إلى حسابه البنكي.[1]

فنذكر مجموعة من خصائص لهذا النوع الحديث من بطاقات:

- هي بمثابة الكمبيوتر متنقل للعميل لاحتوائها على سجل جميع المعلومات الشخصية؛
- تعبر عن القيمة النقدية مخزونة مدفوعة مقدمة؛
- تساعد على تخفيض عدد البطاقات التي يحملها كل شخص؛
- تمثل أفضل حماية ضد التزوير وسوء الاستغلال.

صورة تمثل البطاقة الذكية

www.arabpng.com

الفرع الثاني: نظام الدفع الإلكتروني الفوري:

يوحى نظام الدفع الإلكتروني الفوري من تسميته بتسديد قيمة المشتريات لحظة الإنجاز الصفقة دون أي تأجيل لتسوية المدفوعات ويشمل هذا النظام بطاقات الدفع الفوري debitcard, التي ظهرت لتفتح مجال أما الشريحة من المستخدمين الذين لا يمكنهم الحصول على البطاقة الائتمانية (بسبب عدم أهليتهم ماليا), أن يتمكنوا من السداد باستخدام البطاقات البلاستيكية.

[1] محمد عبد الله شاهين محمد, التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو, دار حميثرا للنشر والترجمة, القاهرة, 2017, ص .259.

فيمكن تعريف بطاقة الدفع الفوري على أنها: تسمى بطاقة الخصم الفوري أو بطاقة السحب المباشر وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية يتم بموجبها خصم ثمن المشتريات من رصيد صاحب البطاقة مباشرة بعد التحقق من صحة رقم البطاقة فيتم تحويل القيمة المالية من حساب صاحب البطاقة إلى حساب التاجر مباشرة دون تأجيل.[1]

ومن أهم خصائصها نذكر منها:

- ✓ بطاقة الدفع الفوري هي بطاقة متعددة الاستخدامات, حيث تستعمل لسداد المشتريات كما تستعمل بالسحب النقود من الحساب, فهي تجمع بين النظام (automtedteller machine) ATM, والاستخدام عند النقطة البيع (point of sale) POS.
- ✓ هي بطاقة متجددة حيث يمكن إعادة تحميلها بمبالغ مالية أخرى عن طريق إبداع النقود في البنك.
- ✓ توفر الوقت والجهد من خلال الخصم المباشر من الحساب العميل بصورة فورية بمجرد تقديم البطاقة.

الفرع الثالث: نظام الدفع الإلكتروني المؤجل:

في النظام الدفع الإلكتروني المؤجل يتم الشراء الفوري والدفع الآجل, أي عندما اقتناء السلعة أو الخدمة لا يسدد المستهلك ثمنها في حين, بل يحصل عليها والدفع يتم فيما بعد من طرف البنك وينطوي ضمن هذا النظام كل من البطاقة الائتمانية والشيك الإلكتروني.

أولا:البطاقة الائتمانية:

هي عبارة عن بطاقات البلاستيكية التي تصدرها المؤسسات أو المصرفية في حدود المبالغ معينة, وتستخدم هذه البطاقات كضمان, لذا لا يمنحها البنك إلا بعد القيام بدراسة دقيقة ومعمقة لملائمة العميل وموقفه المالي, وهذا بالغرض تجنب المخاطر الناجمة عن عدم قدرة العميل على تسديد ديونه, فهي تستخدم بعدة طرق نذكر منها:[2]

- ✓ الدفع عن بعد (عبر الإنترنت)؛
- ✓ الدفع في مواقع البيع.

و هذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي:

[1] رشيد علاب, تحديات الجباية على التجارة الإلكترونية, دراسة حالة الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر, جامعة جيجل, سنة 2020/2019, ص. 16.

[2] سفاري أسماء, مرجع سبق ذكره, ص. 56.

الشكل 03: عملية استخدام بطاقة الإئتمان

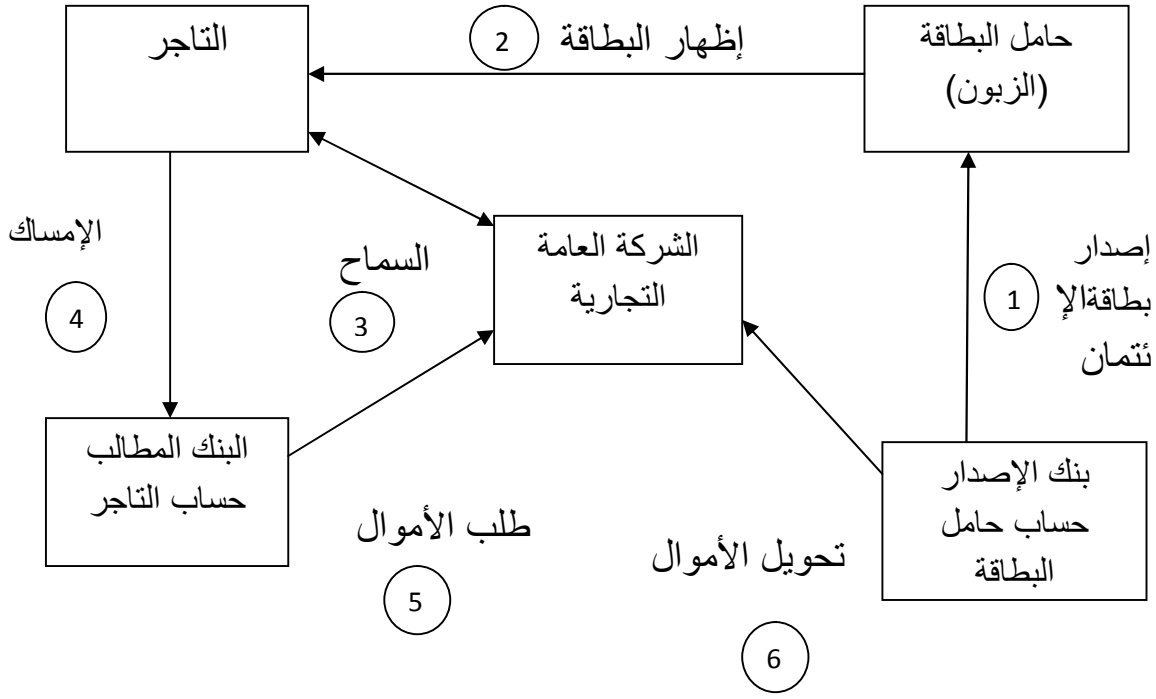

المصدر: بن وارث حكيمة, دور و أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة, مذكرة ماجستر, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2008/2007, ص60.

نلاحظ من الشكل عملية استخدام البطاقة الائتمان تبدأ من إصدارها من طرف البنك المخول لذلك, وحتى يحصل عليها الزبون يشرط أن يكون له الحساب في هذا البنك, وبعد ذلك يمكنه إظهارها للتاجر لقاء ما يحصل عليه من السلع أو الخدمات, وعندئذ يصل التاجر بالشركة صاحبة العلامة التجارية للحصول على موافقتها ثم بيع كشف المبيعات التي قدمها للمستهلك لبنكه مقابل التسديد بعض الرسوم, وهذا البنك يلجأ بدوره إلى شركة العلامة التجارية لتسوية حقوقه, هذه الشركة التي طلب من البك القائم بإصدار الأموال لصالحها.

و من بين خصائص البطاقة الائتمانية نذكر منها:[1]

[1] فاروق حريزي, واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر, مذكرة ماستر, المسيلة , سنة 2018 /2019, ص.27.

– تتيح البطاقة الائتمانية إمكانية شراء السلع والخدمات دون دفع قيمتها حالا, فهي تسمح بالشراء الفوري والدفع الآخر؛

– تساعد هذه البطاقات على تنشيط السوق والزيادة سيولته من خلال خلق النقود المصرفية؛

– تمثل البطاقات على تنشيط السوق وزيادة سيولته من خلال خلق النقود المصرفية؛

– تتميز بالقبول الواسع سواء على مستوى المحلي أو العالمي, بحيث يستطيع حاملها أن يدفع مقابل مقتنياته باستخدام هذه البطاقات في أي مكان.

صورة تمثل بطاقة الائتمان

Ninetyn1ne.com

2.3 الشيك الإلكتروني:

يعرف الشيك الإلكتروني على أنه رسالة إلكترونية مؤمنة وموثقة تحمل التزاما قانونيا, بالدفع هو ذات الالتزام في محل الشيكات الورقية ولكن بالشكل وتنسيق إلكتروني, حيث يتم إرسال هذه الرسالة عبر البريد الإلكتروني المؤمن من مصدر الشيك إلى حامله, هذا الأخير الذي يحصل على مستحقاته بعد تقديم الشيك للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت, ويحمل الشيك الإلكتروني نفس البيانات والمعلومات الموجودة في الشيك الورقي.

فيعتمد مبدأ العمل الشيك الإلكتروني على وجود وسيط بين البائع والمشتري لتسهيل المعاملات هو البنك أو جهة التخليص ويمثل الشكل الموالي مراحل التي يمر بها الدفع باستعمال الشيك الإلكتروني.[1]

ويمثل الشكل التالي دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها:

الشكل رقم 04: دورة استخدام الشيك الإلكتروني و إجراءاتها

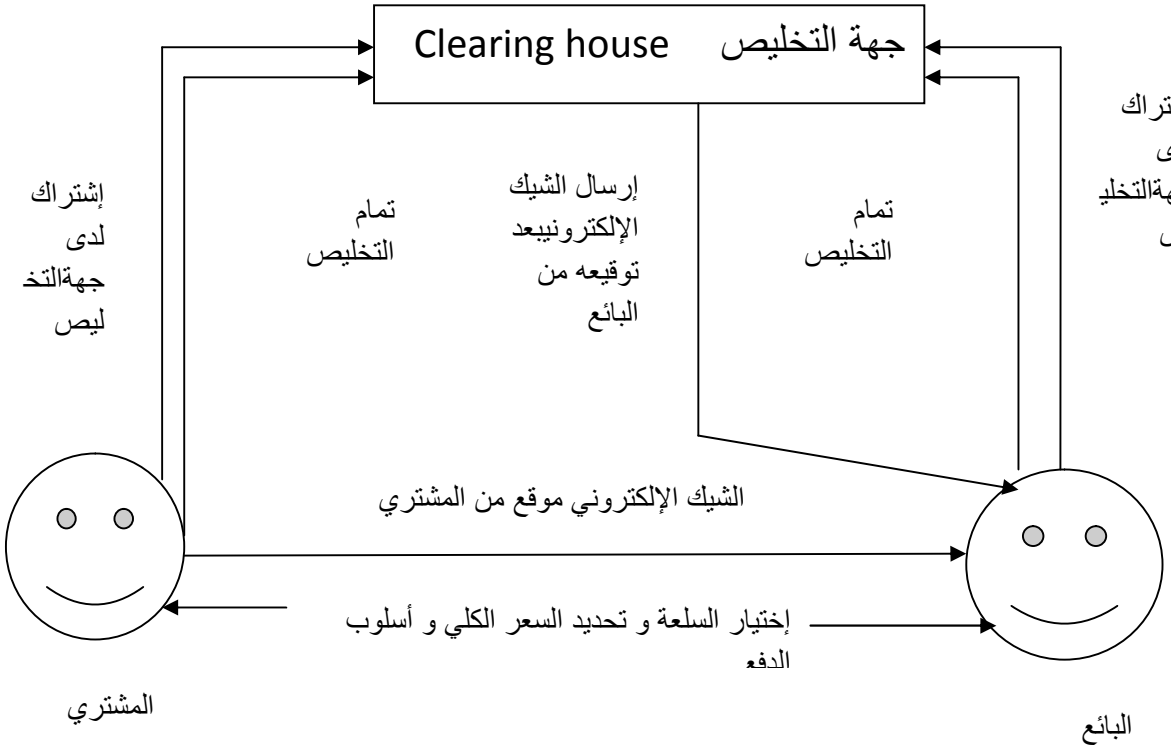

المصدر: رأفت رضوان, عالم التجارة الإلكترونية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, مصر 1999, ص. 70.

ومن خلال هذا الشكل يوضح لنا طريقة من الشيكات الإلكترونية لا كثيرا عن الشيكات التقليدية حيث تمر هذه الطريقة بمجموعة من الخطوات التي تتمثل في:

[1] حكيم بناولة, حميد فشيت, واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر, ملتقى علمي دولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر, 26_27 أفريل2011, مركز الجامعي خميس مليانة, ص. 09.

– من 1 و 2 فتح حساب جاري لكل من البائع والمشتري لدى جهة التخليص (البنك), نفسها أين يتم حفظ توقيعها الإلكتروني؛

– من 3 يزور المستهلك العديد من المواقع التجارة الإلكترونية ويقوم بالتحديد السلعة التي يرغب في اقتناءها ويتفاوض مع البائع حول السعر المنتج وكيفية التسوية المدفوعات؛

– من 4 بعد اقتناء المستهلك خصائص السلعة وإتقانه مع البائع حول كافة الشروط يقوم البائع بإرسال الفاتورة الإلكترونية, إلى العميل ليقوم هذا الأخير بالتحرير الشيك الإلكتروني باستخدام الكمبيوتر ويوقعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى المستفيد عبر البريد الإلكتروني المؤمن؛

– من 5 يستلم المستفيد الشيك ويقدمه للبنك بعد أن يقوم بتظهيره إلكترونيا؛

– من 6 عند استلام البنك للشيك يقوم بمراجعته ثم يحول قيمته المالية من حساب المصدر الشيك (المشتري) إلى حساب حامله (البائع), وفي الأخير يخير الطرفين بإنهاء الإجراءات الصفقة وتمامها.

ومن بين خصائص الشيك الإلكتروني نذكر منها:[1]

– لأنها تتميز بانخفاض الكبير في تكلفة المقاصة مقارنة بالشيك التقليدي;

– الشيك البنكي عبارة عن الوثيقة الإلكترونية يتم الدفع بواسطتها من برنامج خاص من طرف الزبون ودون الحاجة إلى استعمال دفتر شيكات الورقي;

– إن الشيك الإلكتروني يحمل توقيعا رقميا مشفرا يصعب تزويره مما يمنح المزيد من الحماية وأمان المستخدمين, كما يستعمل هذا النظام البروتوكول يوفر شهادات إلكترونية تضمن شخصية المدين وبنكه وهذا البروتوكول هو SET (Secure electroni transaction).

الفرع الرابع:المحفظة الإلكترونية:

[1] مصطفى يوسف كافي, النقود والبنوك الإلكترونية, دار مؤسسة رسلان, سوريا, سنة2011, ص. 26

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة (مزورة بالشريحة حوسبية), يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه وإليه عبر الأنترنت.

المحفظة الإلكترونية: هي برنامج يمكن تحميله بسهولة يستخدم لتخزين المعلومات الخاصة بالشحن والفواتير أسماء المستهلكين والعنوان الدقيق.[1]

ويعتمد مبدأ عمل المحفظة الإلكترونية وفقا للخطوات التالية:

– يدخل المتسوق إلى موقع يقبل التعامل بالمحافظ الإلكترونية ويختار السلعة التي تلبي حاجياته;

– عند التوجه المتسوق إلى مكان الفحص الإلكتروني يطلب منه الموقع تحديد كيفية إدخال البيانات والمعلومات, سواء يقوم بطباعتها مباشرة أو يدخلها مباشرة من المحفظة التي تقوم بملئ المعلومات الضرورية أوتوماتيكيا داخل الموقع;

– إذا رأى المستهلك بأن ملئ النماذج المعلومات يستغرق وقتا طويلا وفضل استعمال الحافظة الإلكترونية فإنه ينقر عليها Click ويدخل كلمة السر, حين تعرض قائمة الائتمان في المحفظة فيختار المتسوق واحد منها ويطبع كلمة السر;

– تتكفل المحفظة البائع بمهمة إتمام صفقة ولا يطبع المتسوق شيئا, حيث تقوم المحفظة بتتبع المشتريات والحصول على إيصالات من هذه المشتريات.

ومن بين الخصائص المحفظة الإلكترونية نذكر منها:

– ملئ نماذج الفحص الأوتوماتيكيا: أي إدخال معلومات أوتوماتيكيا;

– توفير مكان للتخزين: تحفظ الوثائق الإلكترونية وتوفير تخزين توفير لها.

[1] يحي يوسف فلاح حسن, التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية, شهادة ماجيستر, جامعة النجاح الوطنية في نابلس, فلسطين, 2007, ص. 109.

صورة تمثل المحفظة الإلكترونية

www.vapulus.com

الفرع الخامس:النظام البنكي حديث الدفع:

من خلال التقدم التقني مذهل, طورت كثير من المصارف التقليدية الإلكترونية الباقية المتنوعة من الخدمات المعاصرة التي يمكن تلخيصها في: العاتق المصرفي والإنترنت المصرفي, أوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الإلكترونية.[1]

الهاتف المصرفيPhonebank:

هو نظام يعمل 24/24 ساعة خلال 7/7 أيام, وخلال أيام العطل وقد أنشأ هذا النظام البنوك بغية تمكين عملائها من حصول توضيحها واستفسارات خاصة على حساباتهم عن طرق الاتصال لهذه المصارف والاستخدام الرقم السري خاص بكل عميل, وأيضا تمكنهم من سحب المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لسداد بعض إالزامات الكمبيالة, والفواتير فضلا عن إمكانية الحصول على قرص.

الإنترنت المصرفي Home banking: يمكن للعميل في هذا النظام أن يصل للفرع الإلكتروني للبنك بطرق سهلة, وبالتالي يحصل على الخدمات المصرفية التي يحتاجها عبر الإنترنت وهو جالس في منزله ويتحاور مع موظف البنك, دون الذهاب شخصيا إلى هذا البنك.

[1] محرز نور الدين, نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لدراسة حالة الجزائر, مجلة الإقتصاد الجديد, سوق أهراس, العدد2, جانفي 2010, ص.277.

فبدلا من توسيع البنوك في إنشاء مقر عقارية جديدة لها فإنها اتجهت نحو إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية و خدمات المقاصة الإلكترونية: كان العميل في الماضي يصدر أوامر الدفع لشخص ما بطريقة يدوية, أما الآن فأصبحت تتم في بعض المصارف من خلال الخدمات المقاصة الإلكترونية والمصرفية, وتسمح هذه الخدمة بالتحويل النقود من حساب العميل إلى الحسابات الآخرين أو منظمات أخرى أو أي فرع لأي مصرف في الدولة, وتتولى خدمات المقاصة الآلية المؤسسة تقوم بتنفيذ العمليات المدفوعات والتحويلات النقدية بين البنوك المختلفة أو بين فروع البنك الواحد على أساس الإلكتروني.

فمثلا هذا النظام يمكنه دفع الرواتب موظفيها دون شيكات, وذلك من خلال نقل المبالغ رواتبهم من حساب الرواتب إلى حساب كل منهم في المصرف الذي يتعامل معه, وأيضا يسهل على العميل من تسديد التزاماته اتجاه الشركة التأمين.

و في الوقت الذي نجد الأنواع العديدة من الوسائل الدفع الإلكتروني والتي تساهم في تطوير وتسهيل المعاملات الإلكترونية, نجد من جانب آخر مشكلة أمن المعاملات التي تعرقل نمو هذه التجارة ولهذا لا بد من اللجوء إلى الوسائل تضمن أمن المعلومات المتدفقة عبر الإنترنت.

المطلب الثالث: المعاملات الإلكترونية في الجزائر

يشهد النشاط التجاري في الجزائر نمو بالفعل تزايد إنشاء الحركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة إذ أدركت هذه المؤسسات التسويق الإلكتروني كجانب جد مهم من المعاملات, حيث لا بد من التوضيح أنه يوجد فرق بين المعاملات الإلكترونية, فهذه الأخيرة تعتمد على التسويق البيع والشراء من خلال الدفع الإلكتروني كنحو(La cartre Visa) أما الأولى تعتمد على الإشهار أو التسويق فقط دون اتجاه الدفع وهو ما يفتقد بصفة كبيرة في الجزائر.

تكبدت الجزائر خسائر كبيرة بفعل عدم تنظيمها للمعاملات الإلكترونية وقدرت هذه الخسائر حيث 5 مليارات دولار, حسب الرئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين وضمن هذا السياق سمح هذا الواقع بارتكاب التجاوزات كبيرة بلغت إلى حد اقتراف الجرائم ضد المقبلين على هذا النوع من المعاملات أهمها جرائم الاحتيال والنصب.

إن عدم تنظيم هذا النوع من المعاملات وتفاقم الجرائم الناتجة عن ذلك وضع الأداة عقابية في الجزائر جد عاجزة أمامها بفعل عدم امتلاكها لأساليب القانونية الكفيلة بالردع مثل هكذا التجاوزات الأمر الذي من شأنه تعيد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة.[1]

[1] كامش محمد ياسين, خلادي محمد الأمين, التجارة الإلكترونية دراسة حالة بالجزائر, مذكرة ماستر, 2016/2015, تلمسان, ص. 79.

حيث كانت المعاملات الإلكترونية في الجزائر موازية مع المعاملات العادية ودليل ذلك وجود العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة في التسويق الإلكتروني إلا أنها كانت قبل صدور القانون التجارة الإلكترونية الجزائري رقم 05/18 تفتقد للتنظيم والذي تأخر في الصدور ورغم ذلك فإن لهذا الأخير دورا في التنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية وما تقوم عليه هذه الأخيرة من الأسس حيث تضمن الباب الأول منه الأحكام العامة المنظمة لهذه التجارة وفي مقدمتها المعاملات الإلكترونية حيث جاء في المادة من القانون رقم 05/18.المؤرخ في10 ماي 2018, يتعلق بالتجارة الإلكترونية المصادق عليه في أفريل 2018 من قبل مجلس الأمة.

المعاملات الإلكترونية هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الإلكتروني باقتراح أو ضمان أو توفير سلع والخدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية.

بالأفراد فالتعاملات قد تشمل كل الخدمات التي يقدمها المرفق العام عبر شبكة عنكبوتية سواء ما تعلق بالخدمات موجهة للأفراد أو وحدات الأعمال, وفي هذا الإطار بذلت الجزائر الجهود لأجل عصرنة المرافق العامة وتسهيل الخدمات والإجراءات والخدمات على المواطنين, حيث تنبت العديد من الاتصالات نظرا لفوائد الكبيرة لهذه التقنية الرقمية على الاقتصاد الوطني.[1]

قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو المعاملات الإلكترونية في الجزائر ولكن مؤشراتها وملامحها تظهر جليا, فظهر العديد من المواقع الإلكترونية مثل:[2]

– موقع واد كنيس ouedkniss .com : أسس سنة 2006 هو عبارة عن وسيط تجاري بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في البيع والشراء ومبادلة مختلف المنتجات, منذ تأسيسه حقق نجاحا كبيرا, الذي بلغت عدد زياراته اليومية من مائة ألف (100) إلى مائة وعشرون ألف (120) زائر يوميا.

– موقع أشريلي Echerily.com: الذي تأسس بتاريخ 2012/07/05, متخصص في بيع المنتجات الغذائية ومواد التنظيف و مستلزمات التجميل بمختلف الماركات, يملك الموقع أكثر من 400 زبون مسجلين في شبكة التوزيع الخاصة بالموقع, وأكثر من 100 زائر يوميا, 81 % من الزوار من الجزائر العاصمة (www .leconews .com.).

– موقع نشري في النات nechrifinet.com: الذي تأسس في فيفري2010, يسوق مجموعة من المنتجات المتنوعة كالكتب ومعدات الإعلام الآلي, معدات الطبخ والمنزل, ألعاب الأطفال والألعاب الرياضية والترفيهية, ومستلزمات التجميل, يعرض أكثر من 500منتج بمختلف الماركات, يتعهد هذا الموقع بالتوصيل إلى نقاطه في مدة تصل من 24 ساعة إلى 72 ساعة بالنسبة للمناطق البعيدة(http://www.nechrifinet.com.).

ومن بين المواقع الأخرى يوجد موقعwww.dzsop.dz ويوجد الموقعwww.dzdeal.dz وموقع www.cliodiali.dz وخدمات الموقع بريد الجزائر عبر الشبكة.

[1] هجيرة تومي, التطبيقات الإدارة الإلكترونية في المجال المعاملات التجارية في الجزائر ,ملتقى دولي, المتعلق بالتجارة الإلكترونية, 18/05, دراسة في إطار القانوني ,ص. 6.

[2] بوراس بودالية, واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر, جامعة عين تموشنت, مقالة, تاريخ النشر 2021/03/01 ,ص. 28,30.

يرتبط تطور المعاملات الإلكترونية بالجزائر بما توفره الدولة للمؤسسات, سواء كانت تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص, من خلال إطلاع على مختلف النصوص القانونية الجزائرية نجد أنها تبنت العديد من التوجهات التي تساهم في ممارسة المعاملات الإلكترونية الضمنية والصريحة وهي كالآتي:

التوجهات الضمنية للممارسة المعاملات الإلكترونية: وهو يتجلى من خلال تهيئة أرضية تيكنولوجية التي تسمح بالاستعمال وسائل الاتصال الحديثة تمكن من تجسيد المعاملات الإلكترونية, وأيضا توفر شبكة الإنترنت التي تعد أهم وسيلة في عصرنا الحالي للتنفيذ هذا النوع من المعاملات وهي كما يلي:

تيكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنفيذ المعاملات الإلكترونية: يقصد بها مجموعة من الأدوات والأجهزة التي تسمح باستقبال البيانات وتخزينها ومعالجتها وثم استرجاعها, حيث ظهرت لأغراض عامة وسرعان ما اقتحمت العالم المعاملات التجارية والمدنية, ويرجع الفضل لهذه التيكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في ميلاد التجارة الإلكترونية, وبروزها في الساحة العالمية.

إستخدام الإنترنت من أجل الولوج إلى عالم المعاملات الإلكترونية: تعد شبكة الإنترنت أضخم شبكة المعلومات في العالم, وتربط بين الآلاف مراكز المعلومات وقواعد البيانات في كل أنحاء العالم في ما بينها, وهي فضاء رقمي للمعاملات الإلكترونية, والركيزة الأساسية في نموها وخلق الوجود الحقيق لها, فأصبحت الخدمات التي تنتجها شبكة الإنترنت كوسيلة للتعبير الإلكتروني عن الإرادة من خلال الإبرام العقود الإلكترونية بمختلف أنواعها, والتي يكون أساسها التعبير عن الإيجاب والقبول في شكل رسائل البيانات عبر البريد الإلكتروني, والمواقع الإلكترونية, والمحادثة الإلكترونية والمشاهدة عبر الإنترنت.

الاعتراف ببعض تقنيات المعاملات الإلكترونية: من خلال بعض النصوص الجزائرية الإلكترونية ببعض تقنيات المعاملات الإلكترونية, أبرزها إجازة التعبير عن الإدارة العقدية عبر الوسائل الإلكترونية, وأن إلتقاء الإرادات الإلكترونية يكفي لإبرام العقد متى استوفى شروط صحته, فالرجوع للقواعد العامة نجد أنه يمكن لمفهوم التعاقد أن يحتوي التعاقد الإلكتروني, كونه لم يحدد طرق التعاقد ووسائله, لذلك فإنه لا يوجد ما يمنع أن تكون وسيلة التعاقد الإلكترونية.

التوجهات الصريحة لممارسة المعاملات الإلكترونية في الجزائر: لقد عمد المشرع الجزائري إلى الاعتراف صراحة بإمكانية ممارسة المعاملات الإلكترونية عندما حق السندات الإلكترونية بنظيراتها العادية في مسألة الحجية في الإثبات, من خلال إضافة المادة 323 مكرر في القانون المدني الجزائري, كما عمد المشرع, أيضا إلى استحداث خدمة المصادقة الإلكترونية التي تتم من قبل طرف ثالث محايد محل ثقة, يقدم خدمة المصادقة الإلكترونية التي تتم من قبل طرف ثالث محايد محل ثقة, يقدم خدمة توثيق السندات الممهورة بتوقيعاتهم, ويسلم الشهادات الإلكترونية, ويقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني, كما سعت الجزائر إلى أيضا إلى مواكبة التقدم التيكنولوجي على الاهتمام بالقطاع المصرفي وعصرنته.

خاتمة الفصل:

أصبحت المعاملات الإلكترونية من بين القطاعات والأسرع نموا في الاقتصاد العالمي, وتوقع دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثيرها الفعال على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية, ساهمت شبكة الإنترنت بتعزيز تطور حجم المعاملات الإلكترونية عالميا.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء الضوء على ظاهرة الحديثة المعروفة بالمعاملات الإلكترونية وإزالة الغموض عنها ومعرفة ماهية هذه المعاملات الإلكترونية وأهم أنواعها وخصائصها وأهم المراحل التي تمر عليها, من خلال هذا التطور الذي شهدته المعاملات الإلكترونية لا بد من إيجاد وسائل الإلكترونية التي تكون سهلة وسريعة لكافة المدفوعات المعاملات التجارية الإلكترونية الحديثة ولا شك من أن الجزائر من الدول العربية التي لا زالت تجربتها في المجال المعاملات الإلكترونية في مرحلة النمو.

الفصل الثاني

جباية المعاملات الإلكترونية

تمهيد

شهد العالم ثورة حقيقية في تقنية المعلومات والاتصالات أثرت بدرجة كبيرة على كافة المجالات الحياة, بما فيها التجارية من خلال الاستخدام التقنيات والأجهزة الإلكترونية الحديثة في مختلف المجالات فأصبح الاقتصاديون يفضلون المعاملات الإلكترونية كونها أسرع وأقل تكلفة من المعاملات التقليدية.

ومن خلال نمو هذه المعاملات الإلكترونية ظهرت العديد من الأنظمة الضريبية وبناء على ذلك عقد العديد من النقاشات في المجال الضرائب على المعاملات الإلكترونية.

وسوف نتطرق في الفصل الثاني عن جباية المعاملات الإلكترونية, من خلال دراسة أساسيات الجباية الإلكترونية والجباية المعاملات الإلكترونية بإضافة إلى تحديد الإطار العام للضرائب, وبالنسبة للمبحث الثاني سنتطرق إلى إبراز أهم أراء الدولية اتجاه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية.

المبحث الأول: أساسيات حول جباية المعاملات الإلكترونية

المعاملات الإلكترونية نوع جديد من التجارة, ظهر إلى الوجود منذ بضعة سنوات نتيجة التقدم التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم في الميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال, ولكن رغم حداثتها فقد تسببت المعاملات الإلكترونية في مشاكل كثيرة وخسائر أكبر للدول خاصة في المجال الجبائي لأنها غير خاضعة للضريبة وهذا ما سوف نراه في جباية المعاملات الإلكترونية, التي تعتبر أحد أهم موارد الدولة، حيث سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم العامة للضرائب الإلكترونية, بالإضافة إلى الإطار العام لها.

المطلب الأول: ماهية جباية المعاملات الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف الجباية

يمكن تعريفها على أنها:" مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدول و المكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم, التي تجنى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية.[1]

وتحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستوى الجزئي والكلي تتمثل في:

أولا: على مستوى الجزئي:

يمكن للجباية أن يكون لها أثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا, إذ تلعب دور المحفز, الموجه, المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

ثانيا: على مستوى الكلي:

الجباية هي أداة لتعديل اقتصادي واجتماعي, تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية, بحيث تعتبر أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية من خلال تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض الموارد اقتصادية.

[1] بلمقدم مصطفى, بن عاتق حنان, الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة معسكر,العدد09/2013, ص. 2.

المعاملات الإلكترونية للمكلفين بالضريبة وهي عملية الدفع بالنسبة للمكلفة من خلال تقليل العبء والربح الوقت والسرعة الأداء وتبسيط الإجراءات على المكلف وتقليص التكاليف والمسافات كما أنها تشجع البنوك في الزيادة استثمارها.

الفرع الثاني: تعريف الجباية المعاملات الإلكترونية

تباينت الاتجاهات التشريعية الدولية والداخلية في التعامل مع معاملات التجارة الإلكترونية ضريبيا وعلى الرغم إن معظم الدول المتقدمة قد أصدرت التشريعات القانونية الخاصة بممارسة المعاملات الإلكترونية كأعمال تجارية إلا إن الأمر لم يكن على ذات المستوى من التنسيق فيما يتعلق بموضوع إخضاع الإيرادات الناجمة عن هذه المعاملات للضرائب .[1]

ويمكن القول أن الجباية الإلكترونية تعني بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت, لخص آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تمثلت في: العدالة والمساواة, اليقين, الملائمة, في التحصيل والاقتصاد في نفقة التحصيل. ولقد درج كتاب المالية على إثر آدم سميث إلى تحليل الضرائب على ضوئها, إلا أن المفكرين المحدثين أصبحوا يرون أن هذه المبادئ وحدها غير كافية للوقوف على ما يجب أن تكون عليه الضريبة, ومع ذلك تبقى الأساس في عملية تحليل محتوى الضرائب.[2]

أيضا يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من القواعد والقوانين المتعلقة بتحديد الضرائب على المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت.[3]

[1] قيس حسن عواد, مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في العقود التجارة الإلكترونية, مجلة الرافدين للحقوق, كلية الحقوق/جامعة الموصل, المجلد 12, العدد43, السنة2010, ص. 214.

[2] قاسمي زين الدين, علون عمر, معيقات جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تخطيها,مذكرة تخرج ماستر, جامعة برج بوعريريج, 2021, ص. 39.

[3] بوعزة عبد القادر,حميش نرجس, نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في الإطار الجهود الدولية, مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال, مجلد1 العدد2سنة2017 الجزائر , بدوم تاريخ النشر,ص. 116.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب على المعاملات الإلكترونية

على الرغم من الصعوبات التي يطرحها موضوع الضرائب على المعاملات الإلكترونية, إلا أنه لاعتبارات عديدة لا يمنع الأمر من البحث في ماهية الصور الضريبية التي يمكن أن تفرض على دخل المعاملات الإلكترونية, ويمكن القول إن هناك نوعين من الضرائب يمكن البحث في فرضهما.[1]

الفرع الأول: الضرائب الإلكترونية

هي صورة مستحدثة من الضرائب تعتمد المفاهيم الإلكترونية وبشكل يتفق مع مقتضيات المعاملات الإلكترونية وتعد وسيلة يمكن اللجوء إليها لمنع أو إيقاف ما يسمى(نزيف الموارد المتحققة عبر المعاملات الإلكترونية) الذي لم تستطع أغلب الدول السيطرة عليها وتنظيم عملها وفقا لتشريعاتها الداخلية, إن فرضها يؤدي إلى المساواة في الخضوع للضرائب, فليس من المساواة أن تفرض الضرائب وتحصل من الأرباح الأعمال التجارية التقليدية وعدم تحقق ذلك اتجاه من يحقق ربحا تجاريا باستخدام طرق المعاملات الإلكترونية.

أولا:وعاء الضريبة:

ويتمثل في الوحدات الرقمية (BITS) التي تشكل في مجموعها المعلومات والصفقات والمحادثات والبرامج التي تتداول عبر وسائل الاتصال المتطورة, وهذه تعد مدخلا جديدا لمفهوم الثروة يختلف عما قدمه آدم سميث في كتاباته, وتشبه هذه الضريبة ما تفرضه العديد من الدول من ضرائب على استخدام الطرائق الخارجية, التي يكون وعائها الأموال .

والأصول المادية كالجسور والطرق والأراضي التي تمر عليها وسائل النقل المختلفة, إذ تفرض الضريبة على الأصول غير المادية والأموال, ويتحدد سعر الضريبة استنادا إلى كل وحدة رقمية متداولة (per bit), فناقشت الدول الأوروبية مشكلة فرض الضرائب سنة 1998 لهذا النوع من الضرائب وأوصت باعتمادها ويكون سعرها نسبيا أو تصاعديا ويتحدد ذلك طبقا لمعايير عديدة:

– يتعلق بخطوط الاتصالات الدولية تفرض الضريبة على أساس نسبة من التدفقات الرقمية بين نقطتي الاتصال؛

– إذا كانت الخطوط التي تنتقل منها الوحدات الرقمية(التي تتكون منها المعلومات) مؤجرة فتكون الضريبة بسعر ثابت على أساس الوحدة الرقمية للطاقة المحملة ضمن الخط الذي جرى تأجيره؛

[1] قبس حسن عواد, مرجع سبق ذكره, ص. 226/225.

– إن كان خط الاتصال داخليا, تفرض الضريبة بسعر تصاعدي يأخذ بالاعتبار متوسط إجمالي التدفقات الرقمية بالنسبة لكل نقطة تحويل محلية.

إن هذه الضريبة على وفق ما ينادي فيها تعتبر مقابلا للتكلفة الحدية للتزاحم الناتج عن النفاذ غير الرشيد للاتصالات الإلكترونية, وتعد حافزا لممارسة الرقابة الإدارية بالنسبة للأنشطة المتحققة عبر الإنترنت التي يقوم فيها العاملون في المنشأة مما ليس له علاقة بمجال العمل, وقد تعرضت هذه الضريبة إلى العديد من الانتقادات أهمها, أنها لا تأتي حصرا على الوحدات الرقمية الخاصة بالتداولات التجارية, إذ أن الاتصالات تكون متعددة الأغراض منها التجاري ومنها خلاف ذلك ما يمكن أن تشكله من إعاقة لنمو المعاملات الإلكترونية, إلى جانب ما تثيره من صعوبات تتعلق بماهية الجهة التي تتولى تحصيل الضريبة.

ثانيا: الضرائب التقليدية

وهذا الاتجاه يدعو إلى اقتراح فرض الضريبة المطبقة فعلا والمستقر معاييرها وأنظمة تطبيقها وتحصيلها, إلى جانب إمكانية إيجاد الحلول للصعوبات التي قد تنشأ إن طبقت على المعاملات الإلكترونية.

1– الضريبة على الإستهلاك:

يكون محل هذه الضريبة على استهلاك السلع من خلال إنفاق الدخل الذي يحصل عليه أصحابه من التعاملات الخفية عبر شبكة الإنترنت, ويمكن فرض هذه الضريبة باعتماد أسلوب الشركات الوسيطة, بمعنى أن تقوم الشركات المزودة لخدمة الاتصال بشبكة الإنترنت بمحاسبة عملائها عن التعاملات التجارية التي يقومون فيها من خلال وسائل المراقبة الخاصة بالرقم السري لكل مشترك للحصول على خدمة الإنترنت, وتتولى الشركة عملية توريد المقدار الحصيلة للدولة, وعلى الرغم كون هذه الضريبة سهلة التحصيل للإدارة الضريبية إلا أنها تؤدي إلى مخالفة قوانين الخصوصية التي توفرها الشركات المزودة لخدمات الإنترنت, إلى جانب زيادة الأعباء على المستهلك الذي يدفع ثمن السلعة وقيمة الضريبة وقيمة الاشتراك للدخول إلى الإنترنت.

2_الضريبة على المبيعات:

وتعد من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة لما تتميز فيه من سهولة الفرض والتحصيل, وقد طبقت هذه الضريبة بعض الولايات الأمريكية كالضرائب المحلية واستندت في ذلك لأحكام المحاكم الأمريكية التي عدت الشركة التي تبيع البرامج الجاهزة (software) موجودة في الولاية التي تحصل فيها على مقابل لاستعمال بعض حقوقها داخل الولاية

كاسمها التجاري أو علامتها التجارية, مما يعني منح الحق للولاية في تحصيل الضريبة من مبيعات هذه الشركة داخل الولاية والتي يجري بيعها عبر شبكة الإنترنت.[1]

3- الضرائب الجمركية:

وتعتبر من أكثر الضرائب ملائمة للاستعمال من قبل النظم الضريبية لدخل المعاملات الإلكترونية, فرغم أن السلع والخدمات قد تكون رقمية, إلا هناك نسبة كبيرة من السلع الرقمية يجري تداولها عبر الإنترنت من خلال إجراء التعاقدات ودفع المقابل إلا أنها تبقى تعتمد على الطرق التقليدية في النقل وتسليم السلع فهي تخضع للضريبة لذات الاعتبارات التي تخضع لها أي سلعة أخرى تعبر الحدود أو الخط الجمركي, أي إن الواقعة المنشأة للضريبة قد تحققت بالعبور المادي للحدود الجمركية على البضائع الرقمية التي تنتقل عبر الشبكة الدولية (الإنترنت), إذ إن المعلومة غير قابلة للاقتطاع الضريبي بحسب القانون الأمريكي, وإن ما يخضع للضريبة هي المادة التي وضعت فيها هذه المعلومات وجرى نقلها واستيرادها (كالأقراص المضغوطةcd), وتدعم هذا الاتجاه منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD, إذ ليس من الخسارة مهمة تتحقق عند عدم فرض الضرائب الجمركية على البضائع الرقمية المنتقلة عبر الإنترنت مقارنة بالسلع المنتقلة عبر الحدود الجغرافية بين الدول, ويمكن القول بوجاهة هذا الرأي إن تم الأخذ فيه كمرحلة أولية يتم بموجبها تنظيم استخدام الإنترنت والأنشطة الاقتصادية المتداولة عبره.

المطلب الثالث: الإطار العام لتطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية

في إطار ما تم دراسته, ظهرت حاجة واضحة وملحة لأهمية وجود إطار عام متكامل يحقق أهداف للنظام الضريبي, والذي يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كافة الدول العالم.[2]

يوضح الشكل رقم(5) الإطار العام المقترح, ويتضمن الإطار مفاهيمي, الإطار الإجرائي, الإطار التنفيذي.

[1] د.قبس حسن عواد, نفس المرجع , ص. 227.

[2] محمد البشير, مركان, عبد الحميد بوخاري, فوزي حاج أحمد, حلول المقترحة لفرض الجباية على التجارة الإلكترونية في الجزائر, ملتقى الدولي, الإتجاهات الحديثة للتجارة الدول وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى المستقيلة واعدة الدولية, النامية02_03, ديسمبر2019, ص. 42_43.

الشكل الرقم05: الإطار العام لتطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية

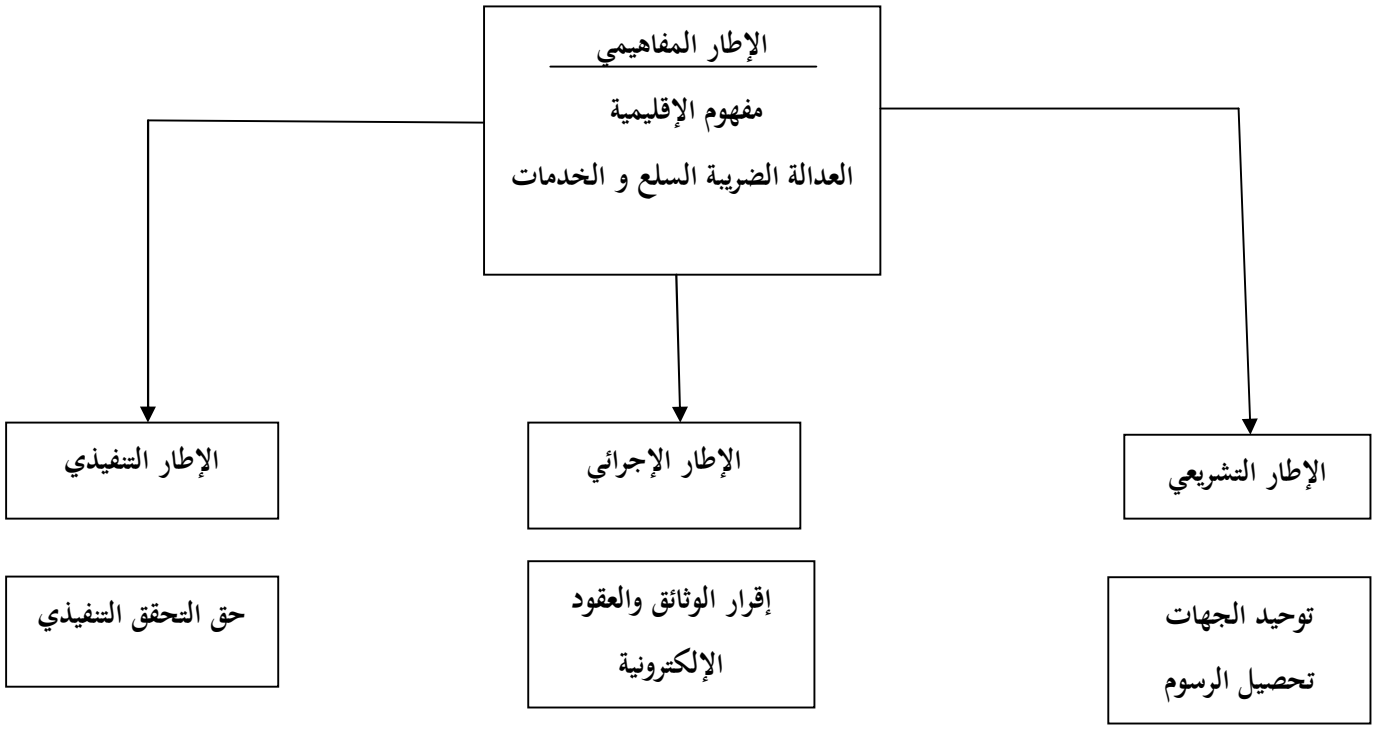

المصدر: رأفت رضوان و آخرون, الضرائب في العالم الأعمال الإلكترونية, مجلة التنمية, للص02, العدد02, الكويت, جويلية2000.

حيث يمكن توضيح هذه الإطارات في مايلي: [1]

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي:

لا بد من تحديد بعض المفاهيم السائدة في عالم الضرائب والتي تتحقق الاتساق مع المتغيرات التكنولوجية أو المعاملات الإلكترونية, ويشمل ذلك على سبيل المثال لحصر المفاهيم التالية:

– مفهوم الإقليمية: ويقصد بها أن يمتد حتى يشمل مقر المعلومات على الشبكة الإنترنت وليس فقط التواجد المادي؛

– مفهوم العدالة الضريبية: يقصد بها على مستوى العالمي بصورة تضمن تقليل حركة الأفراد والشركات مع عدم وجود اختلال في الأسعار السلع؛

[1] عزوز علي, جباية المعاملات الإلكترونية المشاكل والحلول, مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال, المجلد1, العدد1, جوان 2015, ص. 80_84.

– مفهوم السلع والخدمات: حيث أنه في إطار التزايد وتنامي السلع المادية و تحول بعض هذه السلع غلى الخدمات أي الأخذ بعين الاعتبار تغيير بعض أشكال السلع من الصورة المادية إلى الصورة الإلكترونية.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي:

مهما حاولنا تطبيق أساليب القياس فإن القضية الأساسية, هو إقرار الوثائق و التعاقدات الإلكترونية لدى وجب إعادة صياغة مع مراعاة إقرار التوقيعات الإلكترونية التي تعد أكثر صعوبة في التزوير, وهو ما يتطلب وجود آليات تشريعية تقر لهذه التوقعات وكذا التوقعات وتعاقدات الإلكترونية حتى تصل إلى درجة عالية من التحقق, بإضافة إلى التشريعات الخاصة بتأمين المواد التيكنولوجية ككلمة السر مثلا, وكذا قواعد البيانات والبحث فيها بوضعها مرجعية يعتمد عليها.

الفرع الثالث:الإطار التنفيذي:

إن تحول القيد الإلكتروني والعقود الإلكترونية, بموجب محققي الضرائب القيام بالتحقق الإلكتروني من العقود من خلال التبادل الرسائل الإلكترونية بين الشركة تحت فحص الضريبي والشركات التي تتعامل معها بالشراء والبيع, حيث يكون التحقق الضريبي

فعالا هو أن لكلا المتعاملين يملك الرسالة تثبت المعاملة, حيث يسعى أحدهما لتسجيل المعاملة بقيمة أكبر من القيمة الفعلية يسعى الطرف الثاني لتسجيل المعاملة بقيمة أكبر من القيمة الفعلية يسعى الطرف الثاني لتسجيلها بقيمة أقل, مما يشكل نظاما رقابيا متكاملا يمكن المحقق التأكد من المعلومة من الطرف الآخر.

الفرع الرابع:الإطار الإجرائي:

العديد من الدول تعتمد على تقسيم الأنشطة المرتبطة بتحصيل الرسوم والضرائب بين عدة الجهات المتنوعة كالجمارك وضريبة المبيعات والضرائب العامة...الخ, إلا أن تشابك الأنشطة المختلفة أدى إلى توكيل بعض الأنشطة قطاع معين ليقوم بها قطاع آخر, على سبيل المثال نجد مصلحة الجمارك تقوم بتحصيل الضريبة.

المبحث الثاني: الآراء الدولية اتجاه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية

من خلال التساؤلات كثيرة حول الأنظمة الضريبية للتعامل مع المعاملات الإلكترونية, سوف نعرض في هذا المبحث عن الجهود الدولية في المجال الجباية المعاملات الإلكترونية, ومشاكل التي تعترض تطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية, وعن إعفائها وحجج إخضاعها.

المطلب الأول: الجهود الدولية في مجال جباية المعاملات الإلكترونية

لقد تطرقت المنظمات الدولية لموضوع المعاملات الإلكترونية وذلك من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري UN Citral, التي تسعى لوضع الإطار القانوني من أجل تيقين هذا الجانب والقضاء على المشاكل السابقة, الذكر وعقب إصدارها للقانون النموذجي الأول لسنة1995, بادرت الدولة سينغافورة ثم الولايات المتحدة الأمريكية....وغيرها الإصدار القوانين الوطنية للمعاملات الإلكترونية, أما منظمة التجارية العالمية O,M,C فقد أجرت دراسة عرفت فيها المعاملات الإلكترونية وحددت بعض الممارسات سواء منها مع النظام القائم دون تطرق لتنظيمها بشكل مستقل.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد تطرقت لموضوع المعاملات الإلكترونية في تعريف وتحديد منذ تقريرها سنة1998, فقد حققت مبادئ الضريبة في الحياد, الكفاءة, اليقين, البساطة الفعالية, الإنصاف والمرونة, كما حددت شروط متعلقة بدفع الضريبة والإدارة الضريبية.....وفي السنة2001, أصدرت المنظمة تقرير مدى تقدمها وأوردت فيه توصيات حول تحديد مكان الدفع ضريبة استهلاك وتخفيض الأعباء تحصيلها, تحديد في المجال الضرائب الدولية المباشرة وتوضيح المفاهيم حول الدخل و المنشأة الدائمة وإبراز في المجال الإدارة الضريبية, ضرورة تحسين الإدارات لتفعيل التنسيق الدولي.

و من جهتها, سعت الدول الأوروبية لتوحيد ممارساتها في مجال المعاملات الإلكترونية منذ 1994, لاسيما في مجال التوقيعات الإلكترونية وتنظيم المعاملات الإلكترونية وحماية المتعاملين والمستهلكين كما تطرقت غرفة التجارة الدولية ICC لموضوع المعاملات الإلكترونية منذ 1990.

وقد أدت هذه الجهود عن استحداث ضريبتين أساسيتين على المعاملات الإلكترونية:

الضريبة على الاستهلاك:

هي أن يتم التحول من الضريبة على الدخل إلى الضريبة على الاستهلاك وهو يوافق توجه OECD حيث أن المكلفين لا يصلح بإمكانهم التهرب من الدفع الضريبة فهم يدفعونها من خلال إنفاقهم على مشترياتهم, ويمكن أن تجمع هذه الضريبة بوساطة المؤسسات التي تقدم خدمة ISP .

المؤسسات التي تقدم خدمة الإنترنت التي تأخذ الضرائب من زبائنها عن عملياتهم التي يقومون بها عن طريق الإنترنت لتسلمها فيما بعد الدولة, ويؤخذ على هذه الضريبة أنها تخل بمبدأ السرية التعاملات كما تؤدي لزيادة الأعباء.

فرض الرسم على التجهيزات الإلكترونية:

هذه الفكرة مبنية على فرض الضريبة على التجهيزات المادية المهيأة للدخول إلى شبكة الإنترنت.

فرض الرسم على البريد الإلكتروني:

لتجسيد هذا الرسم صدر تقرير الأمم المتحدة فكرته هي فرض رسم على الرسائل الإلكترونية المرسلة ودفعه الاجتماعي البحث, حيث يهدف لتخفيض الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتمويل ربط الدول شبكة الإنترنت.

فرض ضريبة البيت:

يوافق هذا التوجه نظرة الدول الأوروبية, وحسب هذا التوجه يتم فرض الضرائب على أساس كمية البيت الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها, ويتطلب الأمر وجود معدات لقياس البيت في أجهزة الاتصال المختلفة, ويؤخذ على هذه الضريبة أن تحصيلها يؤدي للازدواج الضريبي, كما أن تتبع الاستهلاك الأشخاص للبيت يعد انتهاكا لحريتهم. [1]

[1] بوعزة عبد القادر, حميمش نرجس, مرجع سبق ذكره ,ص. 121_122.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض تطبيق الجباية على المعاملات الإلكترونية

تواجه الجباية المعاملات الإلكترونية على مستوى النظري تتمثل في الغياب المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية من جهة, وعلى مستوى التطبيقي تتمثل في إسقاط القوانين الجبائية على هذه المعاملات [1], وتتمثل هذه التحديات في مايلي: [2]

مشكلة الحصر الضريبي: تظهر هذه المشكلة نظرا لأن جزءا من المعاملات الإلكترونية غير منظور بالإضافة أن هذه المعاملات تأخد عدة مستويات بين (الدول, المؤسسات, مؤسسة وشخص طبيعي.....) وأشكال(تجارة, منتجات, خدمات...).

سيادة الدولة: يفترض أن تخضع المشاريع المتواجدة في الدولة ما للضرائب تسنها هذه الدولة تبعا لسيادتها, وهو أمر يمكن المؤسسات تفاديه من خلال اللجوء إلى المعاملات الإلكترونية.

العدالة الضريبية: تطرح هذه المشكلة ما بين المعاملات التجارية التقليدية ونظريتها الإلكترونية.

صعوبة الإثبات التعاملات والعقود: تشير الاتفاقيات ومختلف القوانين الوطنية إلى ضرورة أن تكون المعاملات كتابية وكذلك الأمر بالنسبة للتقديم المعلومات, ولكن مع عدم وجود تحديد الدقيق في هذا الجانب فإن هذا يؤثر سلبا على التعاملات التجارية الإلكترونية.

مشكلة الازدواج الضريبي: من أجل حل هذه المشكل تنتهج بعض الدول فكرة المقر الدائم, حيث تفرض الدولة التي يقع المقر الضريبة, ولكن الاعتماد على شبكة الإنترنت يمكن من إجراء التعاملات دون وجود مقر ملموس وهو ما يطرح إشكالا حول التعاملات دون وجود مقر ملموس وهو ما يطرح إشكالا حول من لديه الحق في فرض الضريبة.

حيث المشكل الأساسي هو الاختيار ما بين العالمية الإيراد والإقليمية الضريبية.

[1] كموش إيمان, إشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي, أطروحة دكتوراه, جامعة قسنطينة 2, الجزائر, العدد1, جوان2019, ص. 126.

[2] بوعزة عبد القادر, حميمش نرجس, مرجع سبق ذكره ص. 119.

المطلب الثالث: مبررات إعفاء المعاملات الإلكترونية من الضرائب وحجج إخضاعها

أثار وجود المعاملات الإلكترونية إشكالية أساسية للأنظمة الضريبة, حيث لم يستقر الرأي بعد حلول إخضاعها للضريبة, إيقاعها خارج دائرتها ولقد أفرزت هذا النقاش اتجاهين بين مؤيد ومعارض, حاول اتجاه الاستناد إلى الحجج والمبررات التي تدعم موقفه.

الفرع الأول: مبررات إعفاء المعاملات الإلكترونية من نطاق الضريبة:

يجد هذا الرأي صداه في كتابات كثير من الباحثين الذين دعموا موقفهم هذا بالمجموعة من الحجج والأساليب, ركزت على إمكانية إعاقة الضريبة لهذا النوع من المعاملات صعوبة تطبيقها عمليا وتسببها في إحداث بعض المشاكل الضريبة.

إعاقة النمو التجارة الإلكترونية: فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية يعيق نموها وتطورها خاصة في المراحل الأولى لظهورها, وهناك من أعتبر ذلك على أنه لا يعد رفضا لمبدأ فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية وإنما دعوة لتأجيل فرضها.

صعوبة تطبيقها عمليا: يرجع ذلك إلى:

– عدم القدرة على تطبيق القواعد التقليدية للضريبية على المعاملات الإلكترونية كمبدأ الإقليمية والمبدأ المؤسسة المستقرة؛

– صعوبة مراجعة ومراقبة معاملات التجارة الإلكترونية الارتباط ذلك بالإطلاع على الحياة الخاصة للأفراد وانتهاك الحريات الفردية؛

– إضافة إلى الصعوبات التقنية والوسائل الواجب توفرها لدى الإدارة الضريبية للقيام بالرقابة؛

– إمكانية الوقوع في فخ الازدواج الضريبي نتيجة فرض الضرائب على المعاملات التجارة الإلكترونية؛

– الغموض وعدم الاستقرار الذي يطبع الضرائب على المعاملات الإلكترونية نتيجة حداثتها, يضاف إلى ذلك عدم تمكن مستخدمي الإدارة الضريبية من التعامل بالكفاءة مع التيكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

– الضعف والقصور الحاصل في التشريعات الضريبة للدول المختلفة في المجال ضرائب على المعاملات الإلكترونية.

– **تشجيع النمو الاقتصادي**: لهذه المعاملات أثار اقتصادية مهمة على الدول لاسيما في مجال تحقيق النمو والحد من الركود والتضخم والزيادة الإنتاجية والحد من البطالة.

– **التكاليف الإدارية العالية المرافقة لفرض الضريبة على الإنترنت**: يعني ذلك من حساب للضريبة ونسبها المختلفة في الدول وتتبعها وتحصيلها والتدقيق عليها فمتطلبات فرض هذه الضريبة وتحصيلها في ضوء ما تواجهه من صعوبات قانونية وفنية ستكون مكلفة جدا.

الفرع الثاني: حجج وجوب الإخضاع معاملات الإلكترونية للضريبة:

في مواجهة داعين بإعفاء المعاملات الإلكترونية من نطاق الضريبة ظهرت آراء تدعوا إلى فرض ضريبة عليها وتبين ضرورة ذلك وتقدم حججا تدعم بها موقفها وتأكده, ويمكن حصر هذه الحجج بالأمور التالية:

– عدم فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية سيشوه سلوك المستهلكين فالأشخاص الذين يعيشون في الدول ذات ضرائب مرتفعة سيقبلون على الشراء عن طريق شبكة الإنترنت للتهرب من الدفع لتلك الضرائب مما يشكل حافزا لأصحاب المهن والأعمال لتقديم منتجاتهم وسلعهم على الخط المفتوح؛

– سيؤدي عدم فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية إلى عدم المساواة والعدالة بين المعاملات الإلكترونية والمعاملات التقليدية.؛

– إن عدم فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية سيؤدي إلى تفاقم زيادة الخسائر الدولة من العوائد الضريبية ولعل التأثير على الدول النامية سيكون أشد وطأة على اعتبار معظمها يعتمد وبشكل كبير على ضرائب الاستهلاك؛

– إن عدم فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية سيعيد توزيع الدخل للمصلحة الأغنياء لأن أصحاب الدخول محدودة هم أقل اهتماما باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة لأن استعمال هذه الأخيرة مكلف يقدر عليها الأغنياء وبحجم عن تحملها الفقراء؛

وبعد هذا الاستعراض لأراء المؤيدين والمعارضين, نجد أن دعوة المعارضين لفرض الضريبة على الإنترنت في الغالب الأعم ليست دعوة مطلقة مؤيدة, وإنما هي دعوة آنية ومرحلة إعطاء المعاملات الإلكترونية مزيدا من الوقت لازدهار والنمو وحتى يتم البحث عن آليات المناسبة تسهل عملية فرض الضريبة عليها وبشكل غير مكلف ماليا, ولذلك فإن

لكلا الطرفين بشكل عام مع فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية استجابة لعدالة هذا الفرض وإن اختلفوا في توقيعه, وإذا كان الأمر كذلك فما الصعوبات التي يمكن أن تواجه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية. [1]

[1] مناد بولنوار إلياس زكرياء, سايح حمزة, صلعة سمية, الضريبة على التجارة الإلكترونية بين الفرض والإعفاء, مجلة إقتصاد المال والأعمال البيض, المجلد4, العدد4, سنة 2020/6/30, ص. 303,304.

خلاصة الفصل

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة التي تساهم في زيادة إيراداتها, لهذا تسعى الحكومة لبذل جهود كبيرة لتحسين عملية التحصيل هذه الضريبة, حيث أصبحت العمليات الضريبة تتم بصورة إلكترونية بسبب تغير النظام الضريبي وجعله إلكتروني, قصد تسهيل خدمات للمواطنين وتوفير الوقت والأمان وتقليل الجهد.

الفصل الثالث

دراسة حالة حول عراقيل جباية المعاملات الإلكترونية في الجزائر

تمهيد

يتم التطرق في هذا الفصل لمعرفة العراقيل الجباية المعاملات الإلكترونية واقتراح حلول لها, لذا سنعرض في هذا الفصل كل من الصعوبات و التحديات التي تواجه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية في الجزائر هذا في المبحث الأول, أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى حلول لمواجهة هذه عراقيل فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية

قد نجد عدة مشاكل تواجه فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية قد تكون تشريعية تنظيمية أو مادية, وهذا ما يستوجب إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل, فتطرقنا في هذا المبحث إلى التعريف بمركز الضرائب والمركز الجواري للضرائب, و أهم العراقيل للإطار التنظيمي للتشريعات التي تنظم المعاملات الإلكترونية وجبايتها في الجزائر, وأهم العراقيل لتطبيق المعاملات والجباية الإلكترونية وأهم تصريحاتها.

المطلب الأول:تعريف بالمركز الضرائب و المركز الجواري للضرائب

الفرع الأول: تعريف المركز الضرائب

مركز الضرائب هو مركز التسيير موحد يجمع, تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية.[1]

بهذا الصدد, يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

1- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛

2- المؤسسات الغير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

الفرع الثاني: تعريف المركز الجواري للضرائب

يقوم المركز الجواري للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب, إذ يعتبر المحاور الجبائي الوحيد لهم. [2]

إن المركز الجواري للضرائب هو مركز ذو اختصاص وبنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام واجباتهم الجبائية, المتمثلين في:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي؛

- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية (الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنه)؛

- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.

[1] مركز الضرائب, تنظيم ومهام, مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشرة2021, منشور صادر عن المديرية العامة للضرائب.

[2] نجاة نوي, دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين, جامعة بومرداس (الجزائر), المجلة الدولية لأداء الإقتصادي, تاريخ النشر 2021/06/30 ص 5.

2. العراقيل المتعلقة بالإطار التنظيمي لضعف التشريعات التي تنظم المعاملات الإلكترونية وجبايتها في الجزائر:

من بين الأسئلة التي تم طرحها فقد نلخص أجوبتهم في ما يلي[1]:

- هل توجد المعاملات الإلكترونية في ولاية عين تموشنت ؟
- هل يوجد في الجزائر قانون للمعاملات الإلكترونية مستقل بقواعده وأحكامه عن بقية الفروع القوانين الأخرى ؟
- ما رأيكم في المنظومة التشريعية المنظمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر ؟
- هل تعتبر التشريعات و القوانين الجبائية في الجزائر ملائمة للتطبيق على المعاملات الإلكترونية؟
- هل يحتاج الإطار التشريعي الضريبي الجزائري إلى إصلاحات موازية لتطوير الجباية الإلكترونية؟
- هل تساعد التعاملات الإلكترونية على تسهيل التهرب الضريبي؟
- هل يعتبر تعزيز وتحديث وسائل الرقابة الجبائية منن بين الوسائل التي تستعملها الإدارة الجبائية الجزائرية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ؟

ومن خلال هذه الأسئلة يتم الإجابة عنها كما يلي:

المعاملات الإلكترونية والجباية المعاملات الإلكترونية نسبتها في الولاية عين تموشنت 0%, لا يوجد مصلحة مكلفة بالجباية المعاملات الإلكترونية؛

الإطار القانوني هو من أهم متطلبات تطبيق وتطوير المعاملات الإلكترونية, على الرغم أن الجزائر طرحت مشروع المعاملات الإلكترونية؛ حيث جاء المشرع الجزائري بمعاملات الإلكترونية الحديثة إلى جانب المعاملات التقليدية التي كانت سائدة من قبل في القانون الخاص الجزائري, كما يتضح بأن المشرع الجزائري جاء ببعض النصوص القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية دون التطرق لتعريف العقد الإلكتروني وبيان أحكامه, وبذلك لا يوجد في القانون الجزائري قانونا للمعاملات الإلكترونية يكون مستقلا بذاته عن بقية الفروع القانون الأخرى.[2]

النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي, الذي من خلاله يقوم المكلفين بالضريبة بالتصريح من تلقاء أنفسهم بالأسس الخاضعة للضريبة ومن أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة, منح المشرع لإدارة الضرائب حق الرقابة الجبائية كوسيلة لحمايتها من التهرب الضريبي, وهي تعتبر كل فحص لتصريحات وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة, سواء كانوا أشخاص طبيعين أو معنويين, من أجل التأكد من صحة ما تحتويه.

[1] من إعداد الطالبة

[2] ناجي الزهراء, التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية, مؤتمر علمي مغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون المنعقد في الفترة من 28إلى 29أكتوبر 2009, ص. 07.

حصر المشرع الرقابة الجبائية ضمن نطاق دقيق وواضح وإجراءات محكمة من أجل ضمان حقوق الإدارة وحقوق المكلف بالضريبة, وأمام بعض المكلفين الذين يمارسون نشاط خفي الشراء أو بيع بدون فاتورة, ومن أجل محاربة كل هذه الممارسات المضرة بالخزينة العمومية,تم تأسيس تقنيات جديدة في مجال الرقابة المعمقة.[1]

حسب المركز لا يوجد التشريعات والنصوص القانونية تأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية واعتماد قواعد الفحص الضريبي, وذلك يعود إلى أن هذه التشريعات تثري الاستثمار البشري عن طريق برمجت الدورات والملتقيات خاصة لإطار التطبيقي للنظام الجبائي الإلكتروني, [2] لكامل الطاقم الإداري بإضافة إلى سن التشريعات النصوص القانونية لإنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في تكوين إطارات الإدارة الضريبية وإما جانب آخر هذه التشريعات المحققين في تسهيل العمليات الفحص الضريبي من خلال توفر كامل المستلزمات العميل الرقابة جهة الوسائل المادية, واعتماد التقنيات الإلكترونية أثناء أداء مهامهم بدل الدفاتر الورقية التي تأخذ وقتا أكبر وتمنح جهة المراقبة المساحة أكبر للاستفادة من التغيرات القانونية والتهرب الضريبي .[3]

وعلى هذا فقانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالمعاملات الإلكترونية, قواعد عامة تنظم تجارة السلع والخدمات إلكترونيا, االتي تطبق على كل شخص ذو جنسية جزائرية, أو كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري, وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات حول المعاملات للصفقات الرقمية, حيث تبقى مشكلة التهرب الضريبي قائمة, فإذا لم تفرض الحكومة ضرائب على المعاملات الإلكترونية بالمستهلكين سيقومون بتحويل مشترياتهم إلى الفضاء الإلكتروني, وهذا ما يؤدي عمل على تقليص حصة الدولة من الجباية الإلكترونية, بإضافة إلى تحويل التجار جزء كبير من مبيعاتهم عبر الانترنت للتهرب من دفع الضرائب ففرض الضريبة على المعاملات التقليدية وإعفاء المعاملات الإلكترونية من إخلال بمبدأ العدالة.[4]

[1] قدوري نورة, غازي نورية, إستراتيجية عصرنة ادارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر, مجلة البشائر الإقتصادية , المجلد السادس, العدد02, ديسمبر 2020,ص. 307.

[2] عبلة بوالفاني, مريم بن مولاهم, تحديات الجباية على التجارة الإلكترونية, دراسة حالة الجزائر,مذكرة ماستر, سنة2020,ص65.

[3] محمد أمين زيد, التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية و مقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني, أطروحة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في برنامج المنازعات الضريبية, كلية الدراسات العليا, فلسطين, 2014, ص. 81.

[4] قانون رقم 08_05 مؤرخ في24 شعبان عام 1439الموافق 10 مايو سنة2018 , يتعلق بالتجارة الإلكترونية,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد28, ص. 4.

فالتقدم الهائل للمعاملات الإلكترونية لا تنحصر أثاره فقط في زيادة الرفاهية لدى الأفراد, فهي أيضا تمثل الإيرادات هامة للدولة إذا أتقنت طرق تحصيلها الجبائي, وهذا ما تجاهله المشرع الجزائري في قانون التجارة الإلكترونية18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018.

حسب قانون المالية لسنة 2022, أن المديرية العامة للجمارك أمرت جميع مصالحها, بوقف تطبيق تدابير المادة 136من قانون المالية لسنة 2022, بإلغاء كافة الرسوم و الضرائب المطبقة على التجارة الإلكترونية والهواتف النقالة وأجهزة الإعلام الآلي الموجهة لاستخدام الفردي و للمؤسسات الناشئة. وبالتالي على الدولة الجزائرية أن تقوم بضمان البنية القانونية السليمة اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية, لأنه يعد ضرورة حتمية أمام الجزائر لمواكبة التطورات التي تشهدها الساحة العالمية.[1]

ونستنتج بعض العراقيل التي تتعلق بالتشريعات التي تنظم المعاملات الإلكترونية في الجزائر:

– صعوبة تحديد هوية مستخدمي المعاملات الإلكترونية؛

– عدم إمكانية تعقب الصفقات التجارية التي يتم إقامتها عن طريق وسائط الإلكترونية؛

– قانون الجزائري لم يوضح لا طريقة و لا كيفية فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية في الجزائر الذي يمثل تحديا كبيرا على المشرع الجزائري؛

– عدم إصدار قانون خاص ينظم المعاملات الإلكترونية و كل ما يتعلق بها ؛

– انعدام التشريع الخاص بحماية المتعاملين الاقتصاديين في المعاملات الإلكترونية, أي القانون الذي ينظم الجريمة الإلكترونية؛

– نقص المختصين في مجال الجريمة الإلكترونية لأنها تحتاج إلى تقنيات ومؤهلات عالية, لأن المجرمين لا يستعملون أسماءهم الحقيقية.

[1] قانون المالية 2022, مؤرخ في 13فبراير, تجميد الضرائب و الرسوم موقع . http : //www . cnbcarabia .com

المطلب الثاني: العراقيل تطبيق المعاملات الإلكترونية وجباية الإلكترونية وأهم تصريحاتها في الجزائر

في هذا العصر الرقمي الذي انتشرت فيه الإنترنت انتشارا هائلا, وظهور المعاملات الإلكترونية, التي كانت سبب في ظهور الجباية الإلكترونية, ولهذا طرحنا مجموعة من الأسئلة لمعرفة هذه العراقيل نذكر منها:[1]

– ما مدى تأثير درجة الوعي الضريبي لدى المجتمع الضريبي وموظفي إدارة الضرائب على موثوقية ومصداقية التصريحات الجبائية؟

– هل للإنترنت دور في أداء الخدمات الضريبية؟

– هل تخطط الجزائر لتطبيق الضريبة الإلكترونية في المستقبل؟

– هل يمكن فرض المعاملات الإلكترونية في الجزائر؟

– هل تسمح ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر لها بالتقبل الجباية الإلكترونية واعتمادها؟

– هل في إمكان إدارة الضرائب استخدام الإنترنت في عملية التحصيل الضريبي بكفاءة وسهولة؟

– يمكن إثبات الموقع الذي تتم فيه المعاملات الإلكترونية إلكترونية عبر الإنترنت؟

– هل من السهل الوصول إلى الدفاتر والسجلات الإلكترونية؟

– ما هو السبب الذي يؤدي إلى انخفاض في معدلات انتشار المعاملات الإلكترونية في الجزائر؟

– هل المكلف بالضريبة الإلكترونية يقوم بالتصريح بمختلف مداخيله بكل مصداقية ولديه ثقافة لقبول هذه الضريبة لأنه يمارس المعاملات الإلكترونية؟

– هل يضمن تنظيم نشر المعلومة والمحافظة على سريتها؟

– هل يمكن تحديد هوية المتراسلين والتعرف عليها من خلال الوسائل التيكنولوجية؟

– هل يتم فرض الضريبة على الدخل في بلد المصدر أو بلد الإقامة المستفيد من الدخل؟

– يبقى غياب الإطار مفاهيمي للمعاملات الإلكترونية ما يعيق المجتمع الضريبي في فهم طبيعة المعاملات هل هي الإلكترونية أو تقليدية؟

نستنتج بعض الأجوبة عن هذه الأسئلة التي تتمثل في:

[1] من إعداد الطالبة

– الإنترنت تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في الضريبة الإلكترونية حيث أنها تعرض أمام المكلف كل المعلومات التي يتطلبها؛

– الضريبة الإلكترونية هي الأداء الضرائب بكل أنواعها عبر شبكة الإنترنت؛

– الجزائر تحتوي على البنية التحتية ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية؛

– من خلال هذه الأسئلة سوف نقوم بالتحليل أجوبتهم التي أفادوني بها:

– من خلال هذه الأسئلة سوف نقوم بالتحليل أجوبتهم التي أفادوني بها:

تطورات التيكنولوجيا الحديثة أدت إلى ظهور الضريبة الإلكترونية التي تمثل منظورا جديدا حيث التحول من الأساليب التقليدية في إنجاز هذه الأعمال, فالأسلوب الرقمي الذي يزيل كافة الحواجز ويختزل المسافات وقلة الوقت.

المجتمع الجزائري لديه نقص الثقة في استخدام الشبكة الإنترنت لغرض المعاملات الإلكترونية, حيث لا يزال يعتبر أن ضريبة هي عبئ يثقل كاهله ويتخذ كل الأساليب التي تدفعه إلى التهرب منها, فهناك من لديه محل التجاري ويقوم أيضا ببيع سلعته عبر الإنترنت فيكون مصرح لمركز الضرائب فقط بالمحل التجاري فهنا يكون التهرب الضريبي بسبب نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين, لذلك نشر الوعي الضريبي يبقى ضرورة حتمية ويتجلى ذلك من خلال الدور الأساسي للمعاهد والجامعات والمدارس العليا في تكوين الجيد للمجتمع الضريبي,

نظرا للإدارة الضريبية فهي تواجه صعوبات كبيرة جدا من طرف المتعاملين الذين يقومون بالمعاملات الإلكترونية, فموظفون الإدارة الإلكترونية يجدون صعوبة في تحديد المكلف بالضريبة والملتزم بسدادها وكما تجد صعوبة في تحديد الوعاء التي تفرض عليه الضريبية نظرا لخصوصيات بعض المنتجات التي أتاحها استخدام المعاملات الإلكترونية, فغالبا ما يقوم المتعاملون بهذه وسائل بتشفير المواقع الخاصة بهم هذا الذي يصعب على موظفين الإدارة من مراقبة المكلفين بالضريبة ولكن عند تتبع ومراقبة المكلفين بالضريبة مراقبة جبائية تؤدي إلى عدم التهرب دفع الضرائب المفروضة عليهم, فبعض المتعاملين يقومون بالتغيير مواقعهم الإلكترونية التي قد يتم كشفها وتتبعها من طرف مفتشي الضرائب.[1]

موقع الإلكتروني الإدارة الضريبية و تأثيره على تطوير نظام لتحميل الوثائق و التصريحات الجبائية, ذلك يعود إلى عدم وجود كفاءات و إمكانيات البشرية والتقنية لدى الإدارة الضريبة مما يجد من مواكبة التطور الحاصل في الجانب التيكنولوجي الخاص بمجال الجباية الإلكترونية كما يوازي ذلك الضعف معرفة المكلف بالضريبة بكيفية العمل بالتصريح الإلكتروني.

[1] عرباوي أحمد خالد, أقاسم عمر, متطلبات تطبيق الجباية الإلكترونية في الجزائر, مجلة الإقتصادية, المجلد الخامس العدد 3, ديسمبر2019, ص. 353.

عدم وجود مدارس وطنية للضرائب المتخصصة في تكوين الإطارات الإدارية للضرائب الضريبية بطريقة الجبائية التقليدية والمراقبة الشكلية والموضوعية للتصاريح المودعة من طرف المكلف بالضريبة وهذا بالمرور حقبة زمنية من العمل الجبائي التقليدي دون وجود الإصلاحات للهيكل الضريبي رغم أن العمل بالتصريح الجبائي الإلكتروني يلغي طريقة الفحص التقليدي ويصبح إلكترونيا عبر النظام مما يساهم في تخفيض العبء على موظفي الإدارة الضريبية. [1]

لا يوجد علاقة بين توفر الكفاءة ووعي الإلكتروني لدى المجتمع الضريبي وموظفي الإدارة الضرائب وتأثيرها على تعزيز الوسائل البشرية وقواعد الفحص الضريبي وذلك بسبب عدم تكوين الطاقم الإداري وإثراء معارفهم بالدورات والملتقيات التي تخص الإطار التطبيقي للنظام الجبائي الإلكتروني من جهة ونقص آليات (الوسائل, المادية), المساهمة في تسهيل وتشريع عمليات الفحص الضريبي من جهة أخرى. وما يكون له تأثير سلبي على كفاءة الأداء الجبائي, ويتحدد من خلال ثلاث فجوات رئيسية في العلاقة بين كل المفردات الهيكل الجبائي والتيكنولوجيا المعلومات وهذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي:[2]

[1] رأفت, ولاء, رشا, الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية, مجلة التنمية04, ص. 02 ,

[2] آمال علي إبراهيم, دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع الإشارة خاصة للإقتصاد المصري), مجلة البحوث المالية, المجلد(22), العدد الأول, يناير2021, ص. 277.

الشكل رقم 06: العلاقة بين النظام الجبائي وتطبيقات التيكنولوجيا المعلومات

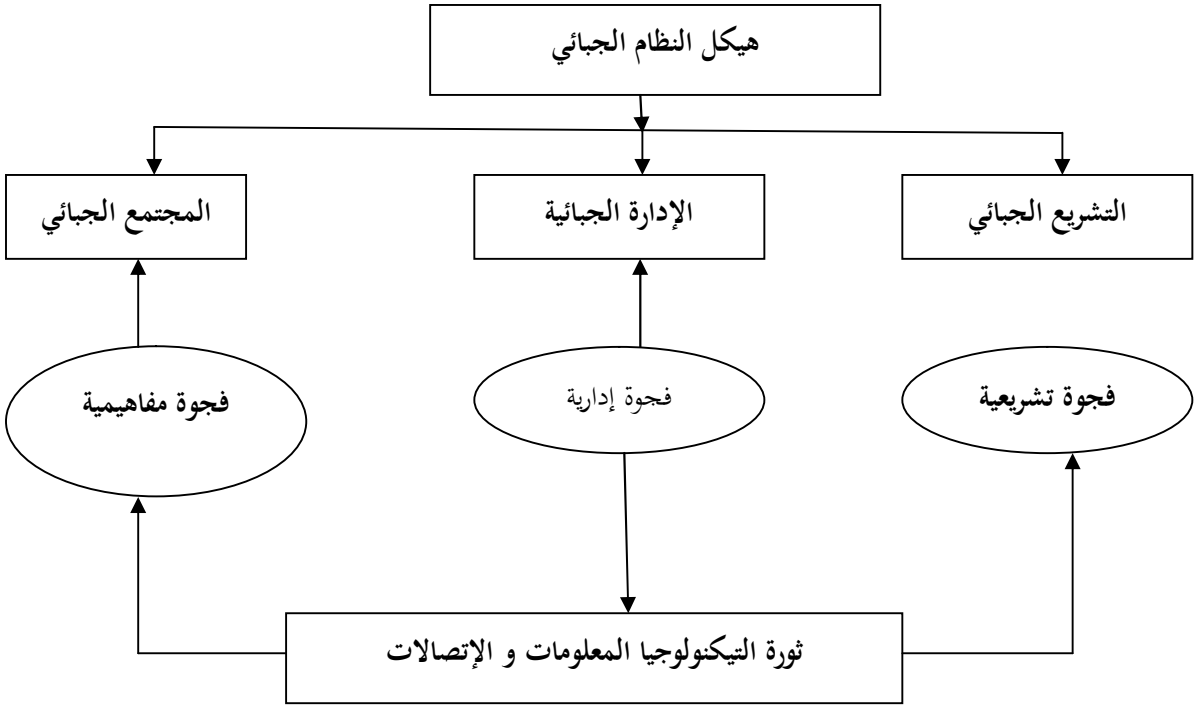

المصدر: رأفت رضوان, الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية, مجلة التنمية, المجلد2, العدد2 الكويت, جويلية 2000, ص. 14.

– **الإطار مفاهيمي**: العديد من المفاهيم السائدة في عالم الضرائب يحتاج إلى إعادة مراجعة بصورة تحقق اتساق هذه المفاهيم مع المتغيرات التيكنولوجية (مفهوم الإقليمية, العدالة الضريبية, السلع و الخدمات).

– **الإطار التشريعي**: مهما حاولنا تطبيق أساليب القياس فإن قضية إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية ستبقى هي مربط الفرس في إطار إطلاق طاقات المعاملات الإلكترونية.

– **الإطار التنفيذي**: اعتمد النظام الضريبي في المقام الأول على قيام مأموري الضرائب بالمراجعة القيود الدفترية الواردة في ميزانية المؤسسات والشركات وحساب الأرباح والخسائر على الوثائق الأصلية, حيث التحول إلى نظم قيد الإلكتروني والعقود الإلكترونية, وقد يتبادر إلى الذهن من إمكانية تعديل هذه العقود.

يجب اقتراح نظام للتحقق الإلكتروني من خلال التبادل الرسائل الإلكترونية بين الشركة تحت الفحص الضريبي والشركات التي تعاملت معها شراء وبيعا, حيث يتم التعامل الإلكتروني بين الطرفين كلاهما مجهزا إلكترونيا بصورة تحقق التنفيذ هذا التعامل, كم أن أحد الطرفين ستكون له رغبة أساسية في إثبات التعامل سواء بقيمة الأساسية أو بقيمة أعلى (المصروفات) بينما يلجأ الطرف الآخر إلى قيده بقيمته الأصلية أو بقيمة أقل (الإيرادات) مما يشكل نظاما رقابيا متكاملا.

معظم البلدان بفرض الضرائب على المقيمين في أراضيها أما غير المقيمين فإن مقدار الضريبة يكون فقط على الدخل الذي يكون مصدره هذا البلد, مشكلة أخرى تثور حول الضرائب غير المباشرة (الضرائب الإستهلاكTVA) التي تعود حصيلتها إلى البلد محل الاستهلاك مفادها أن ليس باستطاعة الإدارة الضريبية أن تحدد المكلف بالضريبة (بالنسبة للخواص).[1]

[1] عزوز علي, جباية المعاملات الإلكترونية المشاكل و الحلول, الشلف, بدون تاريخ النشر, ص. 82.

ثانيا: التصريحات الجباية الإلكترونية:

من خلال التطورات التيكنولوجية الذي أدى إلى تطور الإدارة الضرائب الذي أصبح من الضروري العمل بهذا التطور الذي يخدم النظام الجبائي, حيث ظهر بما يسمى التصريحات الجباية الإلكترونية.

عرف على أنه:" تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكليفيها, بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها."

كما عرف أيضا على أنه:" السماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضعة لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجيا لنقلها إلى الإدارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الإنترنت.

ومن خلال هذين التعريفين يمكن القول أن التصريحات الجبائية الإلكترونية هي نفسها التصريحات الجبائية الورقية باستثناء طريقة العمل المعتمدة في التصريح والتسديد لمقدار الالتزام واجب الدفع, وتبين مختلف الأوعية الضريبية والاستثناء في طريقة العمل يعود إلى تطور التيكنولوجي والرقمي الذي فرضه عالم الشغل لمكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.

1.التصريحات الشكلية و الموضوعية للتصريح الجبائي الإلكتروني:

1.1 المتطلبات الشكلية للتصريح الجبائي الإلكتروني:

الإدارة الضريبة الإلكترونية تستقبل التصريحات الجبائية عن طريق وحدة البيانات الداخلة إلى نظام المعلومات سواء كانت في الصورة بطاقات أو كشوف ورقية أو شرائط مختلفة حسب نظام المعلومات, إذا كان تقليديا توف تكوم على شكل كشوف ورقية, أما إذا كانت الإلكترونية تكون على شكل بطاقات أو الشرائط, فيقوم الموظف المختص بتبويب هذه البيانات من أجل تخزينها في وحدة التخزين الخاصة بها التي تتمثل في:

- بيانات إحصائية أساسية: اسم المصلحة, رقم الهاتف, اسم الممول, عنوانه ونشاطه, مهنته رقم البطاقة الضريبية رقم الملف الضريبي, حدود الإعفاءات.....
- البيانات الذمة المالية: عبارة عن بيانات تمثل ثروة الممول من واقع إقرار الذمة المالية الذي يقدمه إلى الجهات المختصة و نسخة منه إلى مصلحة الضرائب, فتعتبر هذه البيانات ضرورية في تقدير الوعاء الضريبة.
- بيانات عن الإقرار الضريبي الممول: تشمل إيراداته وتكاليفه المتعلقة بأنشطة المختلفة.

– البيانات عن متابعة التحصيل: تقوم شعبة الحجز و التحصيل بإرسال أي بيانات إلى مركز المعلومات عن حركة ما سدده الممول و مقدار المستحق عليه.

– البيانات تخص التوقف عن النشاط أو نقله إلى مكان آخر أو تغييره.

2. المتطلبات الموضوعية للتصريح الجبائي الإلكتروني:

تتمثل في ضرورة ملأ البيانات الواجب ملؤها في استمارة التصريح الإلكتروني ملأ خاليا من الأخطاء, رفقة كل الوثائق الثبوتية القانونية عبر الموقع الخاص بالإدارة الضريبية وفي الآجال المحدد له حسب التشريع الجبائي. [1]

ومن خلال هذه التحاليل لتطبيق المعاملات الإلكترونية والجباية الإلكترونية في الجزائر نذكر بعض الصعوبات التي تعيقها:

– عدم توافق التعاملات الإلكترونية مع مبادئ الجباية التقليدية وهذا راجع إلى اختلاف أماكن المتعاملين؛

– تمتاز تكنولوجيا الحديثة بإمكانية تشفير المعلومات بدقة عالية (السرية) الذي يعيق الرقابة الجبائية للتعاملات التجارية؛

– وجود المنازعات الضريبية نظرا لغياب محل المعاملة؛

– غياب الرقابة على كل التعاملات عبر الإنترنت لأن هذه الشبكة غير خاضعة لسلطة مركزية ؛

– صعوبة الرقابة الجبائية المادية (المحلات الإلكترونية,البرامج....الخ)نظرا لغياب الوثائق كالفواتير ووصول التوريد؛

– صعوبة تحديد الهوية, إذ لا يرى الطرفي التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر؛

– عدم توفير الحماية الكاملة للمستهلك؛

– ضعف الثقافة التقنية و الوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع الذي يؤثر سلبا على انتشار المعاملات الإلكترونية؛

– نقص الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات المعاملات الإلكترونية؛

– عدم وجود الحوافز لدى المؤسسات لممارسة المعاملات الإلكترونية؛

– عدم توفر شركات للوساطة تقوم بدور نقل و توصيل البضائع المباعة إلكترونيا.

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل فرض الضريبة على معاملات الإلكترونية

سنعرض في هذا البحث أهم العراقيل المتعلقة بالدفع الإلكتروني في الجزائر, وتوصل إلى بعض الحلول لمواجهة تلك العراقيل فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية.

[1] سمية دميش, التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعا في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية, قسنطينة, الجزائر, 2011/2010, ص.118_119.

المطلب الأول: العراقيل المتعلقة بالدفع الإلكتروني في الجزائر

على الرغم من المزايا و الإيجابيات التي تتيحها الوسائل الدفع الإلكتروني ودورها الكبير في التسهيل المعاملات المالية إلا أنها لم تحقق الانتشار المطلوب, وهي كباقي الوسائل التقليدية لا تعتبر مثالية, ويعود ذلك للعيوب والعراقيل ومخاطر تعاني منها, تجعلها تتأثر من حيث سمعتها بين العملاء فما هي العوامل المعرقلة للدفع الإالكتروني ؟ وهذا ما سوف نوظحه في ما يلي:

– المخاطر الأمنية

– يتم الدفع الإلكتروني عبر أجهزة الحواسيب المتصلة ما بين المستهلك و التاجر والبنوك الإلكترونية, لذلك فإن أي خلل لعملية الاستلاء عبر الإنترنت, أو منخل لأجهزة الصراف الآلي.

– يحدث الخرق للنقود الإلكترونية قد يكون بشكل عمدي كالتزوير والتزييف, أو بشكل غير عمدي كمحو أو تخريب موقع من مواقع الإنترنت. فمن المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توفر كامل الضمانات الأمنية بالنسبة للمستهلك أو التاجر.

وبالنسبة للبطاقات البنكية تفرز مجموعة من العيوب كالرغبة حامل البطاقة بزيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية, و كذلك الفوائد التي ينشئها القرض, وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب البطاقات الائتمان ومخاطرها.

– المخاطر القانونية

وسائل الدفع الإلكترونية تحتوي على درجة عالية من المخاطر القانونية, فهي تساهم في تبييض الأموال والتعدي على الحياة الخاصة للأفراد, وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية من ناحية أخرى وسنوضح ذلك في ما يلي:

أ–تبييض الأموال:

– تبييض الأموال هي تلك السلسلة من التصرفات والإجراءات التي يقوم بها الجاني بغرض تحويل الأموال الناجمة عن أنشطة غير المشروعة إلى الأموال المعترف بها بصفة شرعية من قبل القوانين نفسها التي كانت تجرمها.

– تسهل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عمليات تبييض الأموال نظرا للسرية التي توفرها التقنية المتعاملين, مما يجعل مهمة السلطات المختصة بمراقبة الجريمة مهمة صعبة, لصعوبة المراقبة السجلات و العمليات المالية التي تتم بواسطتها.

ب– التحدي على حق في الحياة الخاصة:

العديد من وسائل الدفع الإلكتروني قد تؤدي إلى التزوير والاحتيال, فالحياة الخاصة للأفراد المتعاملين بهذه الوسائل كما أن الاعتداء على بيانات و المعلومات والمعطيات السرية والمحمية للعملاء والمتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني, حتما إلى الاعتداء على البيانات الشخصية المتصلة بالحياة الخاصة إضافة إلى أن عمليات الشراء و عمليات الإعلان وطلب الخدمات, يتطلب تقديم اسم الشخص ورقمه الهاتفي عنوانه وبريده الإلكتروني وببساطة فإنها تتطلب بمعلومات, تفصيلية يغيب فيها القدرة على التخفيض في الواقع.[1]

ولهذا فإن حماية الخصوصية التعاملات المالية في بيئة الإنترنت أحد أهم ضمانا يوجد نشاط التجاري فيها و تطوره, كما قيل أن نظام الدفع المالي على الإنترنت بدون نظام حماية للخصوصية سينقلنا من عالم الدفع النقدي المستتر العالم مليء بوسائل الكشف والتعريف, تتزايد فقدرة تتبعا للأشخاص ومشترياتهم.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية بالجزائر

لمواجهة التحديات التي تحول بدون فرض الضريبة على الدخل الناتج من المعاملات الإلكترونية فإنه يتعين مراعاة ما يلي:[2]

– العمل على تنمية وتأهيل العنصر البشري بما يساعد على الزيادة وعيه وإدراكه على ضرورة الإعتماد على المعاملات الإلكترونية, من خلال القيام بدورات التثقيفية وحملات الإعلامية؛

– دفع والتشجيع النظام المصرفي على اعتماد المعاملات الإلكترونية والتحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تحديث مختلف معاملاته, كالتحويل الإلكتروني للأموال, وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني؛

– نشر شبكة الإنترنت على نطاق واسع, وبأسعار تنافسية؛

– المعاملات الإلكترونية تحتاج إلى قاعدة الاتصال قوية و تحتاج إلى رقمنة كل من المنظومة الإدارية والبنكية؛

[1] دراسات و الأبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية, مجلد 13عدد4 جويلية 2021 السنة الثالثة عشر, ص. 421.

[2] نجود حمري, واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفق مقتضيات القانون رقم 18_05 (قانون التجارة الإلكترونية), مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية, المجلد04/ العدد 1(2021),ص. 20.

– الاستفادة من الدول النامية في المجال المعاملات الإلكترونية وذلك من خلال إقامة تحالفات معها في المجال المعلوماتية والمعاملات الإلكترونية؛

– سن قوانين و تشريعات أكثر مرونة و توافقا مع طبيعة المعاملات المالية و التجارية من أجل تبني المعاملات الإلكترونية و التي تعمل على حماية حقوق الزبائن والبائعين؛

– ضرورة إيجاد التنظيم القانوني و التشريعي اللازم للتكييف الجبائي مع المعاملات الإلكترونية, و إلا ستواجه الدولة خطرا أكبر بفقدان ضريبية إضافية؛

– اعطاء الأولوية القطاع البحث والتطوير من خلال إنشاء هيئات ومراكز متخصصة؛

– معاجة قضية التسعير بإعادة النظر في الأسعار بما يناسب مستويات دخل الفرد الجزائري؛

– نشر الوعي العلمي والثقافي المعلوماتي لدى أفراد المجتمع بتحسيسهم بفوائد المعاملات الإلكترونية؛

– عدم الحجر تشريعا غلى المعاملات الإلكترونية, حيث ينبغي على المشرع أن يراعي الخصوصيات التي تتميز بها المعاملات الإلكترونية, فلا ينبغي فرض التشريعات تحد من نموها و ينبغي تركها لمبدأ حرية التعاقد بين الأفراد مما يتيح حرية الإثبات في النواحي التجارية, أي ينبغي أن لا يتدخل المشرع الجزائري بقواعد قانونية آمرة في هذا المجال إلا ما كان منافيا للنظام العام و الآداب العامة؛

–يجب أن يكون تدخل التشريع في المجال المعاملات الإلكترونية حذرا وفي أضيق الحدود لكي لا يكون له تأثير سلبي على نموها.

الخاتمة

خاتمة

تعتبر المعاملات الإلكترونية من الأمور الحديثة التي فرضت نفسها بقوة, ولأن فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية فقد اتجهنا إليها في هذه الدراسة .

كان موضوع هذه الدراسة هو نتائج للتقدم والتطور التيكنولوجيا المعلومات والاتصالات, الذي سمي بالمعاملات الإلكترونية التي فرضت مجموعة من التساؤلات التي الذي نظمت موضوع فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية, فاختلفت الآراء فهناك فكرة المؤيدة لفرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية وهناك من عارض الفكرة, وكل منهم أسبابه ومبرراته فتطرقنا إلى مجموعة التحديات التي تشكل أكبر عائق لتطبيقها في الجزائر كعدم تطبيق الحوافز للمؤسسات للممارسة المعاملات الإلكترونية.

وفي الأخير لخصنا عديد من الحلول المقترحة لفرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية, ومن بينها فرض الضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية, بالإضافة إلى تطوير مواقع الإنترنت حيث تتوفر المعلومات التشريعات الضريبية لأحكام القضائية لإحصاءات المتعلقة بالدخل والعمل على تحصيل هذه المعلومات.

ومن خلال الاختبار لصحة فرضيات الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: تعد صعوبة إخضاع المعاملات الإلكترونية لغياب الحدود المكانية والزمنية بين طرفي المعاملة, واختفاء الوثائق الورقية وتحديد الهوية, بالإضافة إلى مراعاة خصائص المعاملات الإلكترونية في فرضها حتى لا تحد الضريبة من تطور هذا النشاط الاقتصادي, غياب واضح لمواد قانونية الضريبية التي تتماشى مع خصوصيات المعاملات التجارية الإلكترونية التي تسمح لنا بفرض معدلات ضريبة عليها, وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: وجود تشريعات ونصوص قانونية جزائرية لكن قانون الجزائري لم يوضح كيفية فرض الضريبة وتطبيقها على المعاملات الإلكترونية في الجزائر الذي يمثل تحديا على المشرع الجزائري, وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الجباية المعاملات الإلكترونية حاولنا الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة الحالة لمحددات تحديات الجباية المعاملات الإلكترونية ويمكن حصر أهم النتائج في النقاط التالية:

النتائج النظرية:

توصلنا إلى أن جباية المعاملات الإلكترونية على المستوى النظري تتعرض إلى مشاكل حيث يوجد اختيار ما بين العالمية الإيراد والإقليمية الضريبة, حيث غياب المواد القانونية الضريبية التي تتماشى مع خصوصيات المعاملات الإلكترونية التي تسمح لنا بفرض بالفرض معدلات ضريبة عليها.

إمكانية الوقوع في فخ الازدواج الضريبي نتيجة فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية.

النتائج التطبيقية:

من خلال دراسة حالة التي قمت بها توصلنا إلى أن المجتمع الضريبي في الجزائر لا يمتلك ثقافة ضريبية تؤهله لتقبل معدلات ضريبية على معاملاته التجارية الإلكترونية, بسبب غياب الإطار المفاهيمي للعمليات التجارية الإلكترونية بالنسبة له من جهة ومن جهة أخرى غياب الوعي الضريبي بصفة عامة باعتباره أن الضريبة عبئ يثقل كاهله وهو ما يدفعه لإتباع كافة طرق التهرب الضريبي, وهذا لا بد من نشر الوعي العلمي والثقافي لدى أفراد المجتمع وتعريفهم على فوائد المعاملات إلكترونية.

ضعف والقصور الحاصل في التشريعات الضريبة للدول المختلفة في مجال الضرائب على المعاملات الإلكترونية, وللقضاء على هذا ضعف لا بد من وضع قوانين والتشريعات تتوافق مع طبيعة المعاملات المالية والإلكترونية من أجل حماية حقوق الزبائن والبائعين.

الإقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خرجت الدراسة بعدة توصيات تتمثل في:

– إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجيا والعلمية لتشجيع المعاملات الإلكترونية في الجزائر؛

– إعادة النظر في القوانين الضريبية الحالية والعمل على إجراء تعديلات عليها تجعل منها قوانين صالحة للتطبيق على أنشطة المعاملات الإلكترونية؛

– يجب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي سبق لها أن فرضت ونظمت الضرائب على المعاملات الإلكترونية؛

– أن إلغاء المعاملات الإلكترونية للحدود الجغرافيا للدول يتطلب صياغة النظام ضريبي دولي وإقامة شبكة معلوماتية محلية ودولية بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بمعاملات التجارة الإلكترونية بين مختلف دول العالم.

آفاق الدراسة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا مدى تشعبه وتعدد الأطراف المتدخلة فيه, وقد حاولنا تسليط الضوء على أهم العناصر المرتبطة بموضوع, لكن لا ندعي الإحاطة بجميع عناصر الموضوع, هناك جوانب تتطلب مزيد من البحث, لهذا نقترح المواضيع التالية للبحث:

– أثر المعاملات الإلكترونية في فرض الضرائب؛

– دور الضريبة الإلكترونية في رفع الحصيلة الجبائية في الجزائر؛

– مد بتكييف النظام الضريبي الجزائري مع خصوصيات المعاملات الإلكترونية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. محمد فاتح محمود المغربي, التجارة الإلكترونية, دار الجنان, القاهرة (مصر), سنة 2016.
2. مصطفى يوسف كافي, التجارة الإلكترونية, دار زهران, الأردن, سنة 2009.
3. خالد ممدوح إبراهيم,عقود التجارة الإلكترونية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية , سنة 2020.
4. رواء زكي يونس الطويل, مستقبل المعلوماتية و التنمية للدول النامية في الألفية الثالثة, العراق 2010.
5. محمد نور صالح الجداية, سناء جودت خلف, التجارة الإلكترونية ,عمان, دار حامد 2008.
6. محمد عمر الشويرف, التجارة الإلكترونية, في ظل النظام التجاري العالمي الجديد, دار النشر زهران, ليبيا, سنة 2013.
7. محمد عبد الله شاهين محمد, التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو, دار حميثرا للنشر والترجمة, القاهرة, 2017.
8. مصطفى يوسف كافي, النقود والبنوك الإلكترونية, دار مؤسسة رسلان, سوريا, سنة2011.
9. عزوز علي, جباية المعاملات الإلكترونية المشاكل و الحلول, الشلف, بدون تاريخ النشر.

الرسائل ومذكرات التخرج:

1. محمد طاهر درويش, التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر, مذكرة الماجيستر, جامعة قسنطينة, 2011 .
2. سفاري أسماء, وسائل الدفع الإلكتروني و مدى تطبيقها في الجزائر, مذكرة ماستر علوم إقتصادية, أم بواقي, سنة 2013/2012.
3. إبراهيم بختي, دور الإنترنت وتطبيقاته في المجال التسويق, دراسة حالة الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ط2, الجزائر2008.
4. رشيد علاب, تحديات الجباية على التجارة الإلكترونية, دراسة حالة الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر, جامعةجيجل, سنة 2020/2019.
5. فاروق حريزي, واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر, مذكرة ماستر, المسيلة, سنة 2018 /2019.
6. يحي يوسف فلاح حسن, التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية, شهادة ماجيستر, جامعة النجاح الوطنية في نابلس, فلسطين, 2007.
7. كامش محمد ياسين, خلادي محمد الأمين, التجارة الإلكترونية دراسة حالة بالجزائر, مذكرة ماستر, 2016/2015, تلمسان.
8. قاسمي زين الدين, علون عمر, معيقات جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تخطيها,مذكرة تخرج ماستر, جامعة برج بوعريريج, 2021.
9. كموش إيمان, إشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي, أطروحة دكتوراه, جامعة قسنطينة 2, الجزائر, العدد1, جوان2019.
10. عبلة بوالفاني, مريم بن مولاهم, تحديات الجباية على التجارة الإلكترونية, دراسة حالة الجزائر, مذكرة ماستر,سنة2020.
11. محمد أمين زيد, التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية و مقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني, أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في برنامج المنازعات الضريبية, كلية الدراسات العليا, فلسطين,2014.

12.سمية دميش, التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعا في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية, قسنطينة, الجزائر, 2011/2010.

مقالات مجلات:

1. عباس بلفاطمي, المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع إلكتروني على مستوى المصرفي, الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة, منافسة, مخاطر و التقنيات, 6-7 جوان 2005, جامعة جيجل.
2. حكيم بناولة, حميد فشيت, واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر, ملتقى علمي دولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر, 26_27 أفريل2011, مركز الجامعي خميس مليانة.
3. محرز نور الدين, نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لدراسة حالة الجزائر,مجلة الإقتصاد الجديد,سوق أهراس, العدد2, جانفي 2010.
4. هجيرة تومي, التطبيقات الإدارة الإلكترونية في المجال المعاملات التجارية في الجزائر ,ملتقى دولي, المتعلق بالتجارة الإلكترونية, 18/05, دراسة في إطار القانوني .
5. بوراس بودالية, واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر, جامعة عين تموشنت, مقالة, تاريخ النشر 2021/03/01 .
6. بلمقدم مصطفى, بن عاتق حنان, الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة معسكر,العدد2013/09.
7. قيس حسن عواد, مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في العقود التجارة الإلكترونية, مجلة الرافدين للحقوق, كلية الحقوق/جامعة الموصل, المجلد 12, العدد43, السنة2010.
8. بوعزة عبد القادر,حميش نرجس, نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في الإطار الجهود الدولية,مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال, مجلد1 العدد2سنة2017 الجزائر ,بدوم تاريخ النشر.
9. محمد البشير, مركان, عبد الحميد بوخاري, فوزي حاج أحمد, حلول المقترحة لفرض الجباية على التجارة الإلكترونية في الجزائر, ملتقى الدولي, الإتجاهات الحديثة للتجارة الدول وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى المستقيلة واعدة الدولية, النامية02_03, ديسمبر2019.
10. عزوز علي, جباية المعاملات الإلكترونية المشاكل والحلول, مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال, المجلد1, العدد1, جوان 2015.
11. منال بولنوار, إلياس زكرياء, سايح حمزة, صلعة سمية, الضريبة على التجارة الإلكترونية بين الفرض والإعفاء, مجلة اقتصاد المال والأعمال البيض, المجلد4, العدد4, سنة 2020/6/30.
12. عرباوي أحمد خالد, أقاسم عمر, متطلبات تطبيق الجباية الإلكترونية في الجزائر, مجلة الإقتصادية, المجلد الخامس العدد 3, ديسمبر2019.
13. رأفت, ولاء, رشا, الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية, مجلة التنمية04.
14. نجاة نوي, دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين, جامعة بومرداس (الجزائر), المجلة الدولية لأداء الإقتصادي, تاريخ النشر 2021/06/30.
15. آمال علي إبراهيم, دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع الإشارة خاصة للإقتصاد المصري), مجلة البحوث المالية, المجلد(22), العدد الأول, يناير2021.

16.دراسات و الأبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية, مجلد 13عدد4 جويلية2021السنة الثالثة عشر.

17.[1]نجود حمري, واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفق مقتضيات القانون رقم 18_05 (قانون التجارة الإلكترونية), مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية, المجلد04/ العدد 1(2021).

18.ناجي الزهراء, التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية, مؤتمر علمي مغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون المنعقد في الفترة من 28إلى 29أكتوبر2009.

19.قدوري نورة, غازي نورية, إستراتيجية عصرنة ادارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر, مجلة البشائر الإقتصادية , المجلد السادس, العدد02, ديسمبر2020.

مصادرأخرى:

1. مركز الضرائب, تنظيم ومهام, مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشرة2021, منشور صادر عن المديرية العامة للضرائب.
2. قانون رقم 08_05 مؤرخ في24 شعبان عام 1439الموافق 10 مايو سنة2018 , يتعلق بالتجارة الإلكترونية,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد28, ص4.
3. قانون المالية 2022, مؤرخ في 13فبراير, تجميدالضرائب و الرسوم موقع . http : //www . cnbcarabia .com